مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: إشكالية الانتشار النووي وأثرها على معادلة التوازن الاستراتيجي في إقليم الشرق الاوسط بعد أحداث 11 أيلول 2001
اسم الكاتب: أ.م.د. عمار حميد ياسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/314
تاريخ الاسترداد: 2026/05/25 03:28 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

إشكالية الانتشار النووي وأثرها على معادلة التوازن الاستراتيجي في إقليم الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١

أ.م.د. عمار حميد ياسين(*)
Amar77amar@yahoo.com

يعد موضوع الانتشار النووي من الموضوعات الحيوية المهمة كونه يعبر عن شكل من أشكال التعامل في مجال العلاقات الدولية، لذا فقد استحوذ إقليم الشرق الأوسط على اهتمام كبير للحد من مستويات التسلح النووي وحيازة القدرة النووية في أطار المدركات الإستراتيجية للقوى الدولية والإقليمية، إذ بلغ مستوى المطالبة أمكانية جعل إقليم الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، ولعل موضوع أنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في إقليم الشرق الأوسط يعد حالياً من أهم الترتيبات الدولية والإقليمية لضبط مستويات الانتشار النووي ومحاولة بناء حالة من الاستقرارية والتوازن في إقليم الشرق الأوسط والعالم.

تأتي أهمية البحث من كونه يعالج موضوعاً مهماً وحيوياً ألا وهو موضوع الانتشار النووي وانعكاساته على معادلة التوازن الاستراتيجي في إقليم الشرق الأوسط بعد أحداث ١١أيلول ٢٠٠١ ، والذي أكتسب أهمية كبيرة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إذ أنصبت الجهود خلال تلك الفترة على ضبط مستويات الانتشار النووي وتحقيق نوع من الاستقرارية والتوازن ضمن أطار البيئة الدولية والإقليمية، لاسيما في إقليم الشرق الأوسط، مما زاد من أهمية الجهود المبذولة في هذا الشأن انتشار السلاح النووي إلى دول جديدة ، إذ أصبح بالإمكان الحصول على التكنولوجيا النووية عن طريق تعزيز مستويات التعاون والتفاهمات الأمنية–العسكرية المشتركة مابين الدول، ومن هنا فقد أصبح انتشار أسلحة الدمار الشامل أحدى أهم الحقائق لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، ففي الوقت الذي كانت فيه خمس دول فقط تمتلك الأسلحة النووية (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، فرنسا، وبريطانيا)، فضلاً عن احتمالية امتلاك دول أخرى لها مثل الهند، وباكستان، وإسرائيل، مما يؤشر لنا أن

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

مرحلة ما بعد الحرب الباردة قد شهدت أتساعاً في دائرة الدول المالكة لتلك الأسلحة أو لإمكانية تصنيعها مثل (باكستان، كوريا الشمالية، وإيران)، كل ذلك قاد إلى بروز بؤر التوتر الإقليمي كما في حالة إقليم الشرق الأوسط.

وعليه فقد أصبحت مسألة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل من المسائل المركزية في مضامين الإستراتيجية الأمريكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولاسيما بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، وذلك نتيجة بروز قناعات مفادها: أن هناك علاقة ترابطية مابين منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وقضية مكافحة الإرهاب عالمياً.

واتساقا مع ذلك فقد انطلق البحث من فرضية مفادها: أن استمرارية دول إقليم الشرق الأوسط بالسعي نحو امتلاك القدرات النووية تعد في حد ذاتها كابحاً أو محدداً أساسيا حيال أنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن عدم توفر الضمانات الكفيلة لإرساء مقومات الأمن فيما بين دول الشرق الأوسط، مما ينعكس بالمحصلة سلباً على مقتربات الأمن الإقليمي والدولي لإقليم الشرق الأوسط، وبما يؤدي بطبيعة الحال إلى أن تنتهج دولها سياسات أمنية متعارضة إزاء بعضها البعض ضمن أطار تنامي مستويات التسلح النووي لتحقيق نوع من التوازن تجاه القدرات النووية لكل من هذه الدول، ومن ثم المزيد من السياسات التسليحية النووية في المنطقة، نتيجة عدم إمكانية تعزيز مدركات الأمن الايجابي التي تستند إلى ممكنات توظيف القوة الذكية مما ينعكس سلباً على معادلة التوازن الاستراتيجي في إقليم الشرق الأوسط.

الكلمات المفتاحية: الانتشار النووي، الشرق الأوسط، التوازن الاستراتيجي، أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، الأمن الإقليمي والدولي، عقيدة الحرب الوقائية، الحرب الاستباقية، الردع النووي، المدرك الاستراتيجي، توظيف الإرهاب، القوى النووية، عقيدة بوش الابن، الحروب اللامتماثلة، آليات ومحددات ضبط الانتشار النووي.

The problem of nuclear proliferation and its impact on the formula of strategic balance in the Middle East after the events of September 11, 2001

Ass.prof Ammar Hamid Yassin

The issue of nuclear proliferation is one of the most vital issues as it reflects a form of dealing in the field of international relations. Therefore, the Middle East region has taken great interest in reducing the levels of nuclear armament and acquiring nuclear power within the strategic framework of the international and regional powers. The establishment of a nuclear-weapon-free zone in the

Middle East region is currently one of the most important international and regional arrangements for controlling the levels of nuclear proliferation and attempting to build a state of stability and balance. In the Middle East and the world.

The importance of the research comes from the fact that it deals with an important and vital issue: the issue of nuclear proliferation and its implications for the equation of the strategic balance in the Middle East after the events of September 11, 2001, which gained great importance in the post-cold war era. And to achieve some kind of stability and balance within the framework of the international and regional environment, especially in the Middle East, which has increased the importance of efforts in this regard the proliferation of nuclear weapons to new countries, it is possible to obtain nuclear technology by enhancing levels The proliferation of weapons of mass destruction has become one of the most important facts for the post-Cold War era. At a time when only five countries possessed nuclear weapons (the United States, Russia, China, France and Britain) , As well as the possibility of other countries such as India, Pakistan and Israel, which suggests that the post-Cold War era has seen a widening of the circle of States possessing or manufacturing such weapons (Pakistan, North Korea and Iran) The emergence of regional tensions as in the case of William Middle East.

Thus, the issue of non-proliferation of weapons of mass destruction has become a central issue in the context of the post-Cold War American strategy, especially after the events of September 11, 2001, as a result of the convictions that there is an interrelationship between the non-proliferation of weapons of mass destruction and the global fight against terrorism.

In keeping with this, the research started from the premise that the continuity of the Middle East countries in seeking to acquire nuclear capabilities is in itself an essential brake or determinant of the establishment of a zone free of weapons of mass destruction, as well as the lack of guarantees to establish security among countries The Middle East, which is reflected negatively on the regional and international security approaches to the Middle East, and of course lead to the adoption of their respective security policies against each other within the framework of the growing levels of nuclear weapons to achieve some kind of balance towards the nuclear capabilities of each of these countries And then more nuclear armament policies in the region, as a result can not promote positive security perceptions that are based on the employment of enablers of smart power, which is reflected negatively on the strategic balance in the territory of the Middle East equation.

Keywords: nuclear proliferation, the Middle East, strategic balance, the events of September 11, 2001, regional and international security, doctrine of preemptive war, preemptive war, nuclear deterrence, strategic perception, terrorism, nuclear power Nuclear proliferation.

المقدمة

يعد موضوع الانتشار النووي من الموضوعات الحيوية المهمة كونه يعبر عن شكل من اشكال التعامل في مجال العلاقات الدولية ، لذا فقد أستحوذت منطقة الشرق الاوسط على أهتمام كبير للحد من مستويات التسلح النووي وحيازة القدرة النووية في أطار المدركات الاستراتيجية للقوى الدولية والاقليمية، أذ بلغ مستوى المطالبة أمكانية جعل منطقة الشرق الاوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.ولعل موضوع أنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط يعد حالياً من أهم الترتيبات الدولية والاقليمية لضبط مستويات الانتشار النووي ومحاولة بناء حالة من الاستقرارية والتوازن في منطقة الشرق الاوسط والعالم.ولقد حدد مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن تقريره عن(التوازن العسكري في منطقة الشرق الاوسط للعام ٢٠١٣) ، أذ رصد مقارنة بين حجم القوات العسكرية التقليدية وأسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها دول منطقة الشرق الاوسط، حيث أشار التقرير الى أن منطقة الشرق الاوسط مازالت أكبر منطقة تضم قدرات عسكرية في العالم، وأنها من أكثر مناطق العالم أنفاقاً على التسلح ، وتأتي أسرائيل في مقدمة دول المنطقة أنفاقاً على التسلح غير التقليدي، حيث يعادل حجم أنفاقها العسكري ١٢% من أجمالي أنفاق دول الطوق الجغرافي ، أما الانفاق العسكري لدول الخليج العربي فيمثل القيمة الاكبر في معدلات الانفاق العربي ، أذ يشكل حوالي ١٥% من الدخل القومي لدول الخليج العربي.

وكما هو معروف أن جميع دول منطقة الشرق الاوسط وبعض الاقاليم المتأخمة لها منظمة الى معاهدة حظر أنتشار الاسلحة النووية تموز ١٩٦٨ عدا أسرائيل التي ترفض التوقيع عليها، وكذلك تمانع في تطبيق النظام الدولي للضمانات النووية الشاملة، فضلاً عن أنها رفضت مناقشة مسألة سلاحها النووي في الجلسات الاولى التي عقدت في أطار لجنة ضبط التسلح والامن الاقليمي بينها وبين الدول العربية ، كما أنها ترى أن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاتضمن لها أمنها ، كما أن تعريفها الموسع في تحديد المنطقة جغرافياً بما يدخل باكستان فيها، نظراً لامتلاكها قنبلة نووية حسب الطروحات الاسرائيلية.

واتساقاً مع ذلك نستطيع أن نؤشر حقيقة مفادها: أن القوى العظمى ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية ترى أن انتهاء الحرب الباردة وانتشار أسلحة الدمار الشامل أدى الى التراجع في مستويات الامن القومي بالنسبة للعديد من الدول، وتزايد الخشية من أحتمالات أختراق ذلك الامن، أذ أن هناك فراغاً أمنياً نشأ بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق من جهة وأستمرار مظاهر الانتشار النووي وأنفلات

مستوياتها من جهة أخرى، وبما ان منطقة الشرق الاوسط تعد من بؤر التوتر ولها دور بارز في ضبط التوازنات الدولية والاقليمية، فأن وجود مثل هكذا مشكلة من الصعوبة بمكان التعامل مع معطياتها المستقبلية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونه يعالج موضوعاً مهماً وحيوياً ألا وهو موضوع الانتشارالنووي وانعكاساته على معادلة التوازن الاستراتيجي في اقليم الشرق الاوسط بعد أحداث ١١أيلول ٢٠٠١ ، والذي أكتسب أهمية كبيرة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أذ أنصبت الجهود خلال تلك الفترة على ضبط مستويات الانتشار النووي وتحقيق نوع من الاستقرارية والتوازن ضمن أطار البيئة الدولية والاقليمية لاسيما في منطقة الشرق الاوسط، مما زاد من اهمية الجهود المبذولة في هذا الشأن أنتشار السلاح النووي الى دول جديدة ، أذ أصبح بالامكان الحصول على التكنولوجيا النووية عن طريق تعزيز مستويات التعاون والتفاهمات الامنية– العسكرية المشتركة مابين الدول ، ومن هنا فقد أصبح أنتشار أسلحة الدمار الشامل أحدى أهم الحقائق لمرحلة مابعد الحرب الباردة، ففي الوقت الذي كانت فيه خمس دول فقط تمتلك الاسلحة النووية (الولايات المتحدة الامريكية، روسيا، الصين، فرنسا، وبريطانيا)، فضلاً عن أحتمالية أمتلاك دول أخرى لها مثل الهند، وباكستان، وأسرائيل، مما يؤشر لنا أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة قد شهدت أتساعاً في دائرة الدول المالكة لتلك الاسلحة أو لامكانية تصنيعها مثل (باكستان، كوريا الشمالية، وايران)، كل ذلك قا د الى بروز بؤر التوتر الاقليمي كما في حالة منطقة الشرق الاوسط.

وعليه فقد أصبحت مسألة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل من المسائل المركزية في مضامين الاستراتيجية الامريكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولاسيما بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، وذلك نتيجة بروز قناعات مفادها: أن هناك علاقة ترابطية مابين منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وقضية مكافحة الارهاب عالمياً.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: ان أستمرارية دول منطقة الشرق الاوسط بالسعي نحو أمتلاك القدرات النووية تعد في حد ذاتها كابحاً أو محدداً اساسياً حيال أنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن عدم توفر الضما نات الكفيلة لارساء مقومات الامن فيما بين دول الشرق الاوسط، مما ينعكس بالمحصلة سلباً على مقتربات الامن الاقليمي والدولي لاقليم الشرق الاوسط،

وبما يؤدي بطبيعة الحال الى أن تنتهج دولها سياسات أمنية متعارضة أزاء بعضها البعض ضمن أطار تنامي مستويات التسلح النووي لتحقيق نوع من التوازن تجاه القدرات النووية لكل من هذه الدول ، ومن ثم المزيد من السياسات التسليحية النووية في المنطقة، نتيجة عدم امكانية تعزيز مدركات الامن الايجابي التي تستند الى ممكنات توظيف القوة الذكية مما ينعكس سلباً على معادلة التوازن الاستراتيجي. وللبرهنة على فرضية البحث سنحاول الاجابة عن مجموعة من التساؤلات الاتية:

-مالمقصود بالانتشار النووي؟

-ماهو التوازن الاستراتيجي؟

-كيف أثرت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ في الاستراتيجيات النووية لمنطقة الشرق الاوسط؟

-ماهي العلاقة الترابطية بين ظاهرة الارهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الاوسط؟

-ماهو دورأستراتيجية الحرب الوقائية في ضبط مستويات الانتشار النووي في منطقة الشرق الاوسط لمرحلة ما بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١؟

-ماهي الآليات الاقليمية والدولية لضبط مستويات الانتشار النووي في منطقة الشرق الاوسط بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١؟

-ماهي أبرز المحددات نحو أنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الاوسط؟

وفي ضوء التساؤلات التي تم طرحها في فرضية البحث فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

تناول المبحث الاول: أطار مفاهيمي، والذي أنقسم بدوره الى مطلبين، المطلب الاول درس مفهوم الانتشار النووي، والمطلب الثاني أختص بدراسة مفهوم التوازن الاستراتيجي.

أما المبحث الثاني فقد ناقش أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ واثرها في الاستراتيجيات النووية لمنطقة الشرق الاوسط والذي تضمن مطلبين، الاول بحث ظاهرة الارهاب والمسارات الاستراتيجية للقوى النووية في الشرق الاوسط، أما المطلب الثاني فقد تناول دراسة عقيدة الحرب الوقائية أو الاستباقية بديلاً عن الردع النووي في ظل معادلة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

أما المبحث الثالث فقد انتظم تحت عنوان آليات ومحددات ضبط الانتشار النووي في الشرق الاوسط لمرحلة ما بعد أحداث ١١أيلول ٢٠٠١، والذي أنقسم بدوره الى مطلبين، المطلب الاول، درس الاليات الدولية والاقليمية لضبط مستويات الانتشار النووي في الشرق الاوسط، أما المطلب الثاني، فقد عالج المحددات نحو أنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط. وأخيراً جاءت الخاتمة مدونين فيها الاستنتاجات الرئيسة.

المبحث الاول: إطار مفاهيمي

من اكثر المواضيع صعوبة على الباحثين والمختصين هو تحديد المفاهيم الرئيسة ذات العلاقة بموضوع البحث، لاسيما ذات العلاقة بظاهرة الانتشار النووي التي اثارت الجدل وفتحت النقاش حول خصوصيتها، ومن هنا يضع الباحث أماه مجموعة من التسأولات التي تتطلب الاخذ بتفكيك مختلف المضامين النظرية والمفاهيم المتعلقة لتأسيس مدخل التاصيل النظري، وتحديد المقصود بتلك المفاهيم ومحاولة المميزة بينها وبين المصطلحات المقاربة في اطار البحث.

ومن هذا المنطلق فأن الضرورة المنهجية في هذا البحث تتطلب مناقشة ثلاثة مطالب اساسية، اذ يتناول المطلب الاول: مفهوم الانتشار النووي، في حين يتطرق المطلب الثاني الى دراسة مفهوم التوازن الاستراتيجي، اما المطلب الثالث فقد اختص بتحديد مفهوم اقليم الشرق الاوسط ومدياته الجيوبوليتكية والتي اثارت سلسلة من الجدل حول خصوصية البيئة الاستراتيجية لهذا الاقليم وطبيعة تأثيرات القوى الدولية والاقليمية على انساق التفاعلات الحاصلة فيه، لاسيما بعد احداث ١١ ايلول عام ٢٠٠١.

المطلب الاول: مفهوم الانتشار النووي

على الرغم من شيوع وكثرة توظيف مصطلح الانتشار النووي في الادبيات السياسية والاستراتيجية الا انه يتسم بالغموض وصعوبة تحديده، نظراً لتباين الاراء حياله، فضلاً عن تغير المعايير المستخدمة لتحديده وتمييزه، وقد يعزى التباين بالدرجة الاساس الى اسباب ذات مضامين سياسية[١].

ومن هنا فلم يتم التوصل الى تحديد تعريف دقيق وشامل للانتشار النووي، نظراً لحداثته، وبسبب التشوية العمدي الذي توظفه بعض الدول في اطار سياساتها، مما ادى الى استخدام المفهوم في غير مجاله الدقيق، فضلاً عن ان الانتشار النووي يتسم بالتعقيد، لاسيما فيما له علاقة بالجوانب السياسية والفنية، والعلاقة بين امتلاك القدرة النووية والاسلحة النووية، ومما زاد الامر تعقيداً اختلاف المعنيون حول ايجاد تعريف محدد لمصطلح الانتشار النووي، وللدلالة على مصداقية ذلك سوف نستعرض بعض التعاريف ذات العلاقة بمفهوم الانتشار النووي.[٢]

يعرف الانتشار النووي بأنه ملكية المزيد من الدول للسلاح النووي[٣]. وفي السياق ذاته يعرف من قبل اخرون بأنه العملية التي تقوم بموجبها جهة معينة سواء كانت دولة ام جهة داخل الدولة، او شخص بأمتلاك او استعمال او التهديد بأستعمال مادة قابلة للانشطار لانتاج كمية كافية من الدمار المادي والاشعاعي[٤]. اما فريق اخر من الباحثون يشير الى ان الانتشار النووي هو ايه دولة تحاول الحصول

على مفاعل اوتدخل طاقة نووية او توليد طاقة بمفاعلات هذا من جانب[٥]، ومن جانب اخر فقد ورد تعريف الانتار النووي في المعاهدات الدولية، فقد جاءت الاشارة اليه في معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية لعام ١٩٦٨، وفق توصيف مفاده، انه لايشمل الا حصول دول اضافية على السلاح النووي[٦]، اي بتعبير اخر أمتلاك السلاح النووي عن طريق او تحويل الاسلحة النووية او اجهزة تفجيرية نووية اخرى من قبل ايه دولة لم تصنع او تفجر سلاحاً نووياً او اي جهاز متفجر نووي اخر قبل كانون الاول عام ١٩٦٧[٧].

وفي هذا السياق اضافت اليه الادبيات مجالات جديدة ذات طابع مستقل كالانتشار الرأسي(تكديس الاسلحة النووية)، والانتشار الافقي (توزيع الاسلحة النووية)، اذ يقصد بالاول زيادة وتطوير حجم ونوعية الاسلحة النووية في الدول الحائزة على الاسلحة النووية فعلاً، اما الانتشار الافقي يقصد به امتلاك السلاح النووي من قبل دولة او دول جديدة اي ازدياد عدد الدول الحائزة على السلاح النووي[٨].

يمكننا تحديد مفهوم الانتشار النووي وفق ثلاثة محاور اساسية في بحثنا، المحور الاول انتظم في سياق الاتجاهات التي اشارت الى ان الانتشار النووي هو عبارة عن مصطلح مستحدث ناتج عن ازدياد عدد الدول القادرة من الناحية التكنولوجية على انتاج الاسلحة النووية، مما افرز مجموعة من المشكلات ذات العلاقة بكيفية السيطرة على مامن شأنه تهديد مستقبل البشرية، لاسيما انه في مرحلة مابعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ بدأت تتعزز الطروحات حول امكانية حصول منظمات ارهابية على السلاح النووي[٩]. اما المحور الثاني فقد تقارب مع مسألة انتشار القدرات النووية لاغراض الاستخدامات السلمية والعسكرية، اي بتعبير اخر استمرارية التزايد في عدد الدول الحائزة على الخبرات والمهارات والوسائل والامكانات التي تساعدها على انتاج طاقة نووية سواء تم توظيفها في اطار الاستخدامات السلمية او العسكرية او بشكل مزدوج معاً[١٠]، اما المحور الثالث يعبر عن الخبرة والمعرفة في مناطق التوتر الساخنة والنزاعات الاقليمية والدولية بين دول عالم الجنوب التي اتخذت الطريق العكسي من حيث تطوير التكنولوجيا النووية في المجال السلمي الى المجال العسكري، اي الدول التي امتلكت السلاح النووي كالهند، باكستان، كوريا الشمالية واسرائيل، اي يقصد به انتشار غير منضط لاسيما نحو دول تقع في مناطق حرجة، وتمتلك مجموعة من الكفاءات العسكرية المهمة والخبرات اللازمة لانتاج الطاقة النووية[١١]، ولكن حسب تقديرنا ان الطروحات المتداولة بهذا الخصوص تؤشر لنا فكرة مفادها: بانه لاتوجد طاقة نووية للاستخدامات السلمية وطاقة نووية للاستخدامات العسكرية، وانما هي بالمحصلة طاقة نووية واحدة تتحدد امكانية توظيفها بناءاً على

رغبات وميول من يملكون زمام التحكم بها، بما يحقق امكانية تحويل البرنامج النووي في ظل وجود تكنولوجيا مزدوجة الاستخدامات التطبيقية، لان امتلاك القدرات النووية يسهل بالفعل عملية الانتشار النووي عن طريق حيازة السلاح النووي، وهذا ماتعزز بشكل واضح جدا بعد احداث ١١ ايلول عام ٢٠٠١.

المطلب الثاني: مفهوم التوازن الاستراتيجي:

لقد اصبح مفهوم التوازن الاستراتيجي• من المفاهيم المألوفة الذي ارتبط منذ بدايات توظيفه بظهور السلاح النووي[١٢]، ويقصد بالتوازن الاستراتيجي هو ذلك التعادل النسبي في جميع الامكانيات والقدرات المختلفة بين الدول المؤثرة في اطار البيئة الدولية[١٣].

كما يعرف التوازن الاستراتيجي بمفهومه الشامل بأنه: الحالة التي تتعادل عندها القدرات البنائية والسلوكية والقيمية لدولة ما منفردة او مجموعة من الدول المتحالفة مع غيرها من الوحدات السياسية المتنافسة معها بحيث تضمن هذه الحالة للدولة او لمجموعة من الدول المتحالفة معها ردع التهديدات الموجهة ضدها من دولة اخرى او اكثر وبما يمكنا ايضا من التحرك وحرية العمل في جميع المجالات للعودة الى هذه الحالة عند حدوث اي خلل فيها بما يسهم في تحقيق الاستقرار[١٤]، وحسب تقديرنا نستطيع ان نستشف من هذا التعريف مجموعة خصائص يتسم بها التوازن الاستراتيجي ابرزها:

١-تكافؤ مجموعة من المتغيرات فأذا استمر هذا التكافؤ عرف بالتوازن الاستراتيجي المستقر، واذا تغيرت حالة التكافؤ سلباً ام ايجابا يطلق عليه توصيف التوازن الاستراتيجي غير المستقر.

٢-امكانية تحقيق التوازن الاستراتيجي في اطار دولة منفردة بالاستناد على امكانياتها الذاتية وقراتها القومية، بحيث تتكافأ مع التهديدات الموجهة ضدها او قد يتم ذلك من خلال تحالفات توظف فيها مقومات القوة القومية للدول المتحالفة ضد التهديدات الموجهة للتحالف ككل.

ان هذا التوازن له ثلاثة ابعاد وهي البعد البنائي ويتمثل في القدرات السياسية، الاقتصادية، العسكرية، والاجتماعية لدولة ما او مجموعة من الدول، اما البعد الثاني السلوكي ينبع من سمات المرونة وحركة القوى الفاعلة الدولية والاقليمية، والبعد الثالث القيمي الذي يقيم من خلاله حالة القبول او الرفض للقوى الفاعلة. ومن ثم فأن التوازن الاستراتيجي في اساسه ليس هدفاً بل هو مرحلة لبلوغ حالة من التفوق.

والمقصود هنا بالتوازن في هذا البحث هو التوازن الاقليمي الذي يراد به شكلاً من اشكال التوازن الدولي والذي يتكون داخل اطر جغرافية محددة تجمع عدداً من الدول فيما بينها علاقات سياسية، اقتصادية، واستراتيجية، او انه شكل من اشكال التوازن الذي يجمع دولاً محددة في منطقة جغرافية واحدة تدخل فيما بينها في علاقات تتسم بالصراع على النفوذ والتفوق فيما بينها مما يترتب عليه وصول هذه الدول الى حالة او مرحلة متعادلة او شبة متعادلة في القوة يؤدي الى نشوء توازن ستراتيجي يسهم في ضبط سلوكيات هذه الدول فيجري التنافس بين اقطابه بالاساليب التي قد تصل الى درجة الصراع فينتهي بالحروب شأنه شان التوازن في القوى على المستوى الدولي(١٥).

وفي السياق ذاته يعرف التوازن الاستراتيجي على المستوى الاقليمي بأنه حالة من التقارب في مختلف جوانب القدرة والقوة بين الدول او القوى الاقليمية او انه دالة التكافؤ النسبي بين هذه القوى في حوار للارادات ذي ابعاد استراتيجية يؤكد في جوهره البحث عن الامن والمصالح الحيوية للدولة داخل الاقليم، وهذا مايمكن ان نطلق عليه الحركة الاستراتيجية للدول في الاقليم الذي قد يذهب في بصيغ تحالفات او تكتلات مضافاً اليها تأثير العامل الدولي بوصفه متغيراً اساسياً فاعلاً في اي معادلة للتوازن الاستراتيجي الاقليمي، والتي تستمد الجزء الاكبر من خصائصها البنيوية او الوظيفية القائمة على طبيعة المصالح الحيوية للقوى الدولية وهيكلية توازنها في الاقليم(١٦). ومن هنا فأن التوازن الاستراتيجي الاقليمي لايعمل بمعزل عن التوازن الدولي الرئيس، اذ ان التفاعلات الحاصلة في الاقليم لاتجري بمعزل عن تفاعلات التوازن الدولي بل ان الاخير يعتمد في استقراره وتغيره على خصوصية الصراعات والتوازنات الاقليمية، فضلاً عن ان القوى الكبرى غالباً ماتستثمر التوازن الاقليمي لتعزيز وتكتيل قدراتها التأثيرية في اطار النظام الدولي(١٧).

واتساقا مع ذلك فان هناك مجموعة من الشروط الواجب توافرها في الية عمل التوازن الاستراتيجي الاقليمي، من اجل توظيف قدراته التاثيرية في التوازن الدولي، وهي(١٨):

١-وجود مصالح متبادلة بين الفاعل الدولي والاقليمي، فضلاً عن طبيعة ومستوى الانساق التراتبية لخصوصية هذه المصالح.

٢-مكانة القوى الاقليمية في اطار النظام الدولي، ومدى اقترابها او ابتعادها عن مركز القوى الدولية.

٣- دور ومكانة التوازن الاستراتيجي الاقليمي في المدرك الاستراتيجي للقوة الدولية الكبرى.

٤-مكانة ونفوذ القوى الاقليمية داخل الاقليم ذاته.

٥- القيمة الاستراتيجية للمنظومة الاقليمية.

٦-امكانية توظيف القدرات والامكانيات لدى القوى الاقليمية لحماية سيادتها واستقلالها.

اذن نستطيع القول ان المرحلة السابقة لمرحلة تحقيق التوازن الاستراتيجي الاقليمي تتسم بأن خصوصية العلاقات بين قوى الاقليم ذات طابع تنافسي، اذ يعمل كل طرف على تعزيزمكانته، ويسعى الى البحث عن وسائل لتحقيق ذلك الهدف، لذا فان عند الوصول الى تحقيق التوازن المطلوب تتوقف الرغبة لتبديل الميزان الاستراتيجي مرحلياً بينهما حتى لو توافر لدى الاطراف الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك، بيد ان المحددات الفعلية لتحقيق التوازن الاستراتيجي هنا تكمن في مدى ادراك وتفسير دول المنظومة الاقليمية لاي سعي تقوم به احداها لتنمية قدراتها وتحسين ظروفها بأنه تهديد لبعضها الاخر، مما قد يدفعها للرد على هذه المساعي بأجراءات معادلة او مكافئة ومعاكسة في الاتجاه الاخرن لاحتواء مساعي السيطرة الاقليمية ليدخل الطرفان في انماط تفاعلية تتسم بالصراع اكثر من التعاون-التنافس، مما يفضي الى عدم الوصول الى حالة التوازن الاستراتيجي[١٩].

المبحث الثاني: أحداث ١١أيلول ٢٠٠١ وأثرها في معادلة الاستراتيجيات النووية لمنطقة الشرق الاوسط

ان احدى الخصائص التقليدية لمنطقة الشرق الاوسط تتمثل في مايسميه(شانتال كوادرات) (أهمية منطقة الشرق الاوسط الاستراتيجية عابرة القومية) ، التي ترجع الى عوامل متعددة أبرزها أحتياطاتها الضخمة من أمدادات الطاقة، وتحكمها في الخطوط الرئيسة للملاحة الدولية، وتاثيرات الصراع العربي – الاسرائيلي، ومسارات التنافس الدولي والاقليمي في منطقة الخليج العربي للهيمنة على مقترباته الجيوستراتيجية،فضلا عن قربها الجغرافي من القارة الاوربية[٢٠].

وعلى الرغم مما طرحه البعض من ان نهاية الحرب الباردة قد قلصت من الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط، فقدكان من الواضح أن اهميتها قد تنامت، لاسيما

بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية على نحو أدى الى تدخلات واسعة من جانبها في تفاعلات المنطقة، اذ برز ذلك من خلال عملية التسوية السلمية للصراع العربي– الاسرائيلي، ومسألة انتشار اسلحة الدمار الشامل، ودورهم الفاعل في أطار مايسمى بـ(الحرب على الارهاب) أو باتجاه تحييد امكانات الدول التي تصنفها الولايات المتحدة الامريكية بـ(الدول المارقة)[٢١].

لقد أولت الولايات المتحدة الامريكية التوازنات الاستراتيجية القائمة في منطقة الشرق الاوسط أهمية كبرى بعدها من المواضيع الحيوية التي تدخل في صلب أهتمامات الامن القومي الامريكي، فالوضع السياسي في منطقة الشرق الاوسط قد انعكس بشدة على السمات الاساسية للاستراتيجية الامريكية ، وعلى تحديد الاهداف والمهام التي شكلت جوهر المشروع الامريكي في منطقة الشرق الاوسط لمرحلة مابعد انتهاء الحرب الباردة، وعليه يشكل متغير توجه الولايات المتحدة الامريكية حيال منطقة الشرق الاوسط متغير حيوي في التأثير على التوازنات داخل المنطقة استناداً الى الضرورات الاستراتيجية التي يعكسها الوجود العسكري الامريكي[٢٢]، والتي تتمثل في امكانية شن الحروب والتحرك على محاور متعددة لمواجهة التحديات المباشرة للمصالح الامريكية[٢٣]، فالولايات المتحدة الامريكية تعتبر ان الوجود العسكري الضخم التابع لها في منطقة الشرق الاوسط عامل رئيس في تعزيز مرتكزات أستراتيجية الحرب على الارهاب الى جانب عوامل أخرى، والحرب على العراق آذار ٢٠٠٣ خير دليل على مصداقية ذلك[٢٤].

فبعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ظهرت مرحلة جديدة من أعادة التفكير في آلية نشر وتمركز القوات الامريكية في العالم لاسيما منطقة الشرق الاوسط لمواجهة سلسلة التهديدات القائمة والمحتملة التي أفرزتها هذة الاحداث، وقد كانت الحرب على العراق آذار ٢٠٠٣ أحدى تطبيقات هذه الاستراتيجية الجديدة حيث ركزت عملية الانتشار على وضع القوات الامريكية بحيث تكون قريبة من المناطق التي يحتمل أن تتدخل فيها الولايات المتحدة الامريكية مستقبلاً[٢٥].

واتساقاً مع ذلك فقد كان لاحداث ١١أيلول ٢٠٠١ ردود أفعال أنعكست على مفاصل الاستراتيجيات الدولية ومنها الاستراتيجية في جانبها النووي، أذ ان تلك الاحداث أدت الى تقديم رؤى وتصورات احتمالية عن ماذا سيكون الحال لو كان الخرق نووياً، اي ماذا لو كانت الاسلحة المستخدمة في احداث ١١أيلول ٢٠٠١ أسلحة ذات طابع نووي؟ وكيف يجب

التعامل معها ؟ وماهي الخطط والاستراتيجيات الملائمة لمواجهة مثل هذا التحدي؟ وهل ستبقى الولايات المتحدة الامريكية بأنتظار مثل هذا الهجوم أم انها ستغير استراتيجيتها وتكتيكاتها لمواجهة هذه الاحتمالات المستقبلية؟ (٢٦).

المطلب الاول: ظاهرة الارهاب والمسارات الاستراتيجية للقوى النووية في الشرق الاوسط

أن الحرب على الارهاب* بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ليست بظاهرة حديثة، فهذه الحرب قائمة منذ اكثر من (٢٥) عاماً على الاقل، ولكن أحداث ١١ أيلول العام ٢٠٠١ أعطت لهذة الحرب دفعاً جديداً بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، تمثل هذا الدفع بالمواقف غير المسبوقة بالنسبة للرئيس الامريكي السابق بوش الابن ولاسيما مبدأ الاستراتيجية الاستباقية تجاه مكافحة الارهاب(٢٧)، اذ ان مكافحة الارهاب ذكرت اول مرة على لسان المسؤولين الامريكان في العام ١٩٨١ في عهد ادارة الرئيس الامريكي السابق رونالد ريغان عندما اعلنت الادارة الامريكية: ان مكافحة الارهاب ستكون من صلب اهتماماتها الاستراتيجية(٢٨)، وان الارهاب الدولي سيحل محل حقوق الانسان في مجال الاهتمام الامريكي(٢٩).

ألا ان أحداث ١١أيلول ٢٠٠١ أحدثت نقلة نوعية في مجال التوظيف الامريكي لظاهرة الارهاب* الدولي في أطار الاستراتيجية الامريكية لمكافحة الارهاب، اذ اصبح الارهاب ومكافحته الموجه الاساس للسياسة الخارجية الامريكية، وحُدد من لدن الادارة الامريكية على انه: المهدد الاساس للامن القومي الامريكي نتيجة الهجمات الارهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الامريكية(٣٠)، أذ جاءت أحداث ١١أيلول العام ٢٠٠١ والتي كانت احدى المحطات الرئيسة في النظام الدولي الجديد لمرحلة مابعد الحرب الباردة لتشكل واقعاً جديداً تجاه التعامل مع معطيات ظاهرة الارهاب(٣١).

ففي مرحلة مابعد أحداث ١١ أيلول العام ٢٠٠١، نشأ نوعاً من القلق الدولي بصدد مخاطر وقوع اسلحة نووية في ايدي الجماعات الارهابية مثل تنظيم القاعدة، وتنامت هذة الهواجس المقلقة بشكل واضح في ضوء القرار الذي اتخذته مجموعة الثماني (G8)* في حزيران لانشاء مايسمى بـ(الشراكة العالمية ضد انتشار اسلحة المار الشامل)(٣٢)، اذ ان اساس القلق الامريكي من وصول أسلحة الدمار الشامل الى حيازة الجماعات الخارجة عن

السيطرة يتمحور حول أن مثل هذه الاسلحة وكميات كبيرة من المواد القابلة للاستعمال كسلاح ماتزال في ألاف المواقع غير الآمنة وفي أكثر من (١٢) بلداً من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق [٣٣]، لذلك تزايدت المخاوف الامريكية من ان تقدم تلك القوى مثل جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وايران، وكوريا الشمالية على تزويد الجماعات الارهابية بالاسلحة غير التقليدية الامر الذي حفز الولايات المتحدة الامريكية للمضي قدماً في حملتها العالمية ضد الارهاب، لاسيما اذا علمنا ان هناك العديد من الدول الحائزة والساعية لامتلاك القدرات النووية في الشرق الاوسط مثل (أسرائيل– ايران– باكستان– الهند)[٣٤].

يتضح لنا ان التهديد الجديد لانتشار الاسلحة النووية أصبح يتمثل في أمكانية وصول تلك الاسلحة الى حيازة مجموعات خارجة عن نطاق الشرعية الدولية، لاسيما اذا علمنا ان موضوع منع انتشار اسلحة الدمار الشامل ازاء الدول التي تتهم بأمتلاكها أو تطوير برامجها خاصة أيران، وكوريا الشمالية، ليبيا تصنف بعدها دول راعية للارهاب الدولي حسب المنظور الامريكي، والذي يشكل بحد ذاته أحد دعائم الامن الاطلسي– الاسرائيلي الذي تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى ضمانه عن طريق اعلانها الحرب على مايسمى بـ(الارهاب)[٣٥].

واستمراراً لذلك فأن الهدف الحيوي للولايات المتحدة الامريكية في أطار حملتها الدولية لمكافحة الارهاب، هو منع الدول الصغيرة من امتلاك السلاح النووي والتكنولوجيا التي من الممكن ان تؤدي الى التمسك بهذة الخيارات هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى السعي الى الحد من امتلاك الدول الكبرى للسلاح النووي ومنع الدول الصغيرة من احتمالية تسريب تكنولوجيا السلاح النووي منها الى الجماعات والمنظمات الارهابية[٣٦]. ولقد عبر (أنطوني ليك) مستشار الرئيس الامريكي السابق بيل كلينتون عن ذلك بالقول: (ان الولايات المتحدة الامريكية قد تتحول الى مواجهة الدول المارقة، والدول التي تتبنى برامج أسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط والتي تهدد استقرارية النظام الدولي الجديد)[٣٧].

أذ ان الولايات المتحدة الامريكية تهدف في أطار سياستها للحفاظ على امنها القومي الى تقييد انتشار اسلحة الدمار الشامل لما تمثله من وجهة نظرها من تهديد يصعب احتوائه، ففي التقرير الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في الولايات المتحدة الامريكية للعام ٢٠٠٢ تحت عنوان : (العولمة والامن القومي الامريكي.. تحديات قرن العولمة) وينص التقرير على : (انه الى جانب التحدي الذي نتج عن الارهاب، والذي وظفت له الولايات

المتحدة الامريكية قدراتها العسكرية لمكافحته في مناطق العالم المختلفة، فأن التهديد يكمن من حيث المكان في المناطق الجنوبية الشرقية من اوراسيا ومنها الشرق الاوسط، واما من حيث النوع فهو يتركز في مفردة انتشار اسلحة الدمار الشامل في المناطق غير المستقرة مما قد يدفع الى استخدامها[٣٨]، ونتيجة لذلك اعلن الرئيس الامريكي السابق(بوش الابن): (بأن الولايات المتحدة الامريكية لاتستطيع البقاء مكتوفة الايدي حيال التهديدات المستمرة، وليس الوقت في مصلحتنا، ولايمكن ان ننتظر الاحداث لاسيما ان الاخطار تتراكم، اذ ليس بمقدور الولايات المتحدة الامريكية ان تسمح للانظمة العالمية الاكثر خطورة في الشرق الاوسط بأن تهددنا بأسلحة العالم الاكثر تدميراً)[٣٩].

ولقد زاد التركيز على ظاهرة الارهاب الدولي بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، ولكن اذا أمعنا البحث في ذلك جدياً نرى ان وزارة الدفاع الامريكية وفي احد تقاريرها لعام ١٩٩٥ ، والتي قدمت الى الكونغرس وللرئاسة الامريكية نجد فيها اشارة الى ان هناك (١٥) دولة تمتلك صواريخ بالستية، وهناك حوالي (٢٥) دولة اغلبها معادي للولايات المتحدة الامريكية يمتلك او يستطيع ان يمتلك اسلحة نووية وكيمياوية وبايولوجية وشملت العديد من الدول لاسيما في منطقة الشرق الاوسط[٤٠].

وعليه فقد تأثرت الاستراتيجية النووية الامريكية وخارطة القوى النووية العالمية كثيراً بأحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، وبدأت مراجعات عديدة للسياسات النووية، وهذا ما اكده (مايكل شايفز) الناطق الرسمي بأسم وزارة الدفاع الامريكية عندما اكد بأن على واشنطن أن تعتمد استراتيجية نووية واضحة تواجه بها مباشرة الاخطار المستجدة، وفي الصدد نفسه اشار مدير مختبر ساديا النووي (بول روبنسون) الى ذلك قائلاً: (انه سيكون بأمكان الولايات المتحدة الامريكية أن تروع بشكل أفضل أعداءها أذا ماتضاءل الفرق بين الاسلحة النووية والاسلحة التقليدية، وهو يدعو الى وضع استراتيجية جديدة تسمح بالجمع بين الهجمات النووية والتقليدية لغايات استباقية[٤١].

ففي الشرق الاوسط نرى ان التوجه النووي الايراني قد حظي بأهتمام بالغ النطاق من لدن الولايات المتحدة الامريكية، اذ تعود بدايات البرنامج البرنامج النووي الايراني الى عام ١٩٧٤، أذ تعاقدت ايران مع كل من فرنسا لمساعدتها في عملية تركيز اليورانيوم ومع المانيا على انشاء مفاعلين نوويين بمجمع بوشهر الايراني، الا ان النشاطات النووية الفعلية بدأت بعد حرب الخليج الثانية العام ١٩٩١ عندما استطاعت ايران في العام ١٩٩٢ من انشاء

مفاعلاً نووياً قدرته (٥ ميكاواط) وسرعان ما خضع للتفتيش نتيجة الضغوط الدولية ، وفي كانون الثاني العام ١٩٩٥ وقعت ايران اتفاقية مع روسيا تقوم بموجبها روسيا بتسليح مفاعلين نوويين بقدرة (١٠٠٠ ميكاواط) تم انشاؤهما في مدينة بوشهر الايرانية مقابل مليار دولار، فضلاً عن تطوير قدراتها الصاروخية بالتعاون مع كل من روسيا والصين وكوريا الشمالية مما يسهم بالمحصلة في تعزيز مكانة ايران الدولية[٤٢]، لذلك خشيت الولايات المتحدة الامريكية من هذا التطور المتنامي، لذا بدأت تركز جهودها الدولية حول هدف محوري ألا وهو نزع أسلحة الدمار الشامل الايرانية والسيطرة عليها وتجميد العمل بمنشأتها النووية واخضاعها لاشراف الامم المتحدة مباشرة في سبيل قطع الطريق أمام ايران للحصول على القدرة النووية، فضلا عن عدم وصول التكنولوجيا النووية الى جماعات متطرفة تعدها الولايات المتحدة الامريكية تهديداً مستقبلياً حقيقياً[٤٣].

ولقد جاء التطور الكبير بأعلان ايران نجاحها في تخصيب اليورانيوم الى المستوى الضروري لانتاج الوقود النووي وبالتالي صارت علناً ضمن خانة دول العتبة النووية في العالم بعد الدول التي سبقتها الى عضوية النادي النووي وهما سبع دول اعلنت عملياً أمتلاكها القدرة النووية عن طريق اجراء تجارب علنية وهي الولايات المتحدة الامريكية، روسيا، وبريطانيا، وفرنسا، الصين ، الهند، وباكستان[٤٤]، اما اسرائيل التي لايوجد ثمة أجماع على امتلاكها وتخزينها اسلحة نووية وحيازتها التقنية النووية منذ فترة طويلة، فتعد دولة نووية هي الاخرى[٤٥].

وفيما يتعلق بقدرات اسرائيل غير التقليدية* (قدرات نووية، كيمياوية٩ بايولوجية) فمن وجهة النظر الاسرائيلية ان الاسلحة التقليدية مهما كان نوع التفوق فيها عدداً ونوعاً فأنها على المستوى الاستراتيجي غير كافية لحماية الدولة، اذ ان التفوق يجب ان يأخذ بعداً اخر، ومن هنا فقد حرصت اسرائيل ومنذ قيامها على امتلاك القدرات غير التقليدية بعدها الضمانة الرئيسة لقدرة الردع* وهذا مايجعلها متفوقة على دول المنطقة نتيجة لامتلاكها لتلك القدرات غير التقليدية(النووية)[٤٦].

وامتداداً لذلك عد الطموح الاسرائيلي للحصول على القدرات النووية احدى الركائز الاساسية التي استندت عليها اسرائيل لبقائها وفرض وجودها في الشرق الاوسط ، وبتعبير اخر أن ثمة علاقة ارتباطية وثيقة مابين تحقيق الطموح الاسرائيلي للحصول على القدرة النووية ومابين استمرار اسرائيل كدولة في اقليم الشرق الاوسط[٤٧].

وعلى الرغم من ان حقيقة امتلاك اسرائيل للقدرات النووية ظلت لفترة طويلة من الزمن يشوبها الكثير من الغموض والتضارب في الاراء، ولعل السبب في ذلك يعود الى طبيعة السياسة الامنية الصامتة التي انتهجتها اسرائيل حول مشروعها النووي لدرجة انه لم يستطيع حتى الان الوقوف بالكامل على حقيقة قدراتها النووية، اذ يعتقد العديد من الخبراء في هذا المجال أنها تفوق تقديراتهم[٤٨]، فضلا عن ان اسرائيل قد اتبعت سياسة الغموض حول برنامجها النووي ولم تفصح عن ماهية هذا البرنامج ولم تعلن عن امتلاكها السلاح النووي، ولعل الغاية من وراء ذلك هو جعل العرب يعيشون في حالة من الخوف وعدم المجازفة في حرب معها، كذلك ان عدم اعلانها عن البرنامج النووي لكي لايتناقض مع سياسة عدم الانتشار التي تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى تطبيق بنودها في الشرق الاوسط، وقد يكون الدافع من وراء ذلك هو خشية اسرائيل من وجوب تدخل الهيئات الدولية لاغراض التفتيش[٤٩].

والحق ان البرنامج النووي الاسرائيلي قد قطع اشواطاً متقدمة وانتج عشرات الرؤوس والقنابل الذرية، لاسيما ان اسرائيل تمتلك العديد من المفاعلات النووية ومنها مفاعل ديمونة قدرته(١٥٠ ميكاواط) ، ومفاعل ناحال، وسوريك، وريشون وغيرها، فضلا عن نشر معلومات كثيرة حول امتلاك اسرائيل للاسلحة النووية[٥٠].

واتساقاً مع ذلك نرى ان الدافع الاستراتيجي الاسرائيلي هدفه بالدرجة الاساس يتمثل في الابقاء على معادلة التوازن الاستراتيجي بينها وبين دول الشرق الاوسط تصب في خانة الحسابات والمصالح الاستراتيجية الاسرائيلية بما يعني السعي نحو تحقيق التفوق الكمي والنوعي على دول الشرق الاوسط[٥١].

ولعل هناك من يرى أن عقد التسعينات من القرن العشرين هو العقد الذي ظهرت فيه الجرأة الاسرائيلية من حيث الاعلان عن استخدام السلاح النووي كسلاح رادع بالدرجة الاولى وحاسم بالدرجة الثانية[٥٢].

وفي ضوء ذلك اتجهت سياسة اسرائيل النووية مستندة على اربعة أبعاد رئيسة هي[٥٣]:

أ- أن اسرائيل توظف قدراتها النووية كسلاح للردع وليس كأداة لتوجيه الضربة الاولى.

ب- أن استخدام القدرات النووية الاسرائيلية يعد وسيلة انتقامية متى ما رأت اسرائيل ذلك مناسباً.

ت- لقد انكرت اسرائيل أمتلاك الاسلحة النووية.

ث- وقوف اسرائيل حيال دول الشرق الاوسط الساعية للحصول على القدرات النووية حتى ولو تطلب الامر الدخول في مواجهة عسكرية.

ومن هنا يتضح ان اسرائيل خلال هذة الفترة لم تعلن صراحة عن امتلاكها للسلاح النووي غير انها اخذت تلوح به دائماً وضمن سياق يؤدي الى تحقيق الهدف ذاته وهو تحقيق الرادع الاستراتيجي ازاء دول الشرق الاوسط انطلاقاً من مبدأ ان مفهوم الارض لم يعد مفهوماً حاسماً في توفير أمن اسرائيل، لاسيما في ظل التسابق المحموم لامتلاك دول الشرق الاوسط اسلحة غير تقليدية(نووية)[٥٤].

ومن خلال ماتقدم يتضح ان اسرائيل تمتلك القدرات النووية والمالية مما يمكنها من الوقوف موقف المتصدر تجاه دول الشرق الاوسط، فهي مهيئة من الناحية الدولية والاقليمية ان تكون في موقع الصدارة، غير ان تلك الصدارة تبقى تشوبها المخاطر في محيطها الاقليمي، ولاسيما ايران بعدها قوة اقليمية صاعدة تتوافر لديها القدرات والامكانات المادية، فضلا عن توجهها لامكانية لعب دور اقليمي فاعل وبارز سيمكنها في المرحلة اللاحقة من الوقوف حيال التوجهات الاسرائيلية في منطقة الشرق الاوسط.

أما بالنسبة للهند وباكستان فهما الدولتان الوحيدتان اللتان لم تخفيا يوما أمر سباقهما النووي، ففي ٢٣ آب ١٩٩٢ أعلن رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف ان بلده يملك القنبلة النووية واثار هذا الاعلان ردود فعل كثيرة حاول وزير الخارجية عاصف احمد تهدئتها بالقول: ان بلده يملك قدرات نووية فقط[٥٥].

وفي مقابل ذلك سعت الهند الى اجراء اول تجربة نووية لها العام ١٩٧٤ في صحراء راجستان لاحتواء التهديد الصيني الذي كانت تشعر بالقلق منه، وعلى الرغم من ذلك بقيت مصرة على توظيف برنامجها النووي للاغراض السلمية، وان قنبلتها النووية لن تستخدم في اي حال من الاحوال الا في حالة الدفاع عن النفس ضد اي أعتداءات باكستانية محتملة[٥٦]، فضلا عن ذلك اجرت الهند تجاربها النووية الخمس بين ١١-١٣ آيار ١٩٩٨ وكان الهدف من وراء ذلك هو التجاوب الهندي مع هواجس داخلية في مجال الامن الاقليمي اكثر مما ترتبط برغبة الهند في كبح جماح الطموحات الصينية والباكستانية، لكن باكستان لم تنتظر اكثر من ١٧ يوما لترد بتفجيرات مماثلة بلغ عددها ست تجارب نووية تراوحت في المدة مابين ٢٩-٣١ نيسان ١٩٩٨ ، وهذا دليل على انها كانت في حالة جهوزية نووية تامة ، اما

موقف الدولتين الهندية والباكستانية من معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية فقد رفضت كلتا الدولتان التوقيع والانضمام الى تلك المعاهدة لاعتبارات عديدة من ابرزها، أن هذة المعاهدة لاتخدم الا مصالح الدول الحائزة على الاسلحة النووية، كما ان الدولتين رفضتا هذة المعاهدة بسبب امتناع الدول الكبرى الاخرى الالتزام بجدول زمني للتخلص من ترسانتها النووية، كما رأت الهند ان اي تفتيش تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمنشأت النووية الهندية سيوفر تقييماً دقيقاً للمخزون الهندي من المواد النووية وهو ما لاتقبله الهند، اذ ترى أن الغموض يضفي قدراً اكبر من المصداقية على الردع النووي الهندي، وبالتالي سيحرمها هذا الانضمام الى المعاهدة من هذة الميزة الردعية، كما يمنعها من امتلاك المواد النووية ، فضلا عن ذلك سيمنعها بالضرورة من أجراء التجارب اللازمة لتطوير قدراتها النووية[٥٧].

المطلب الثاني: عقيدة الحرب الوقائية او الاستباقية بديلاً عن الردع النووي في ظل معادلة انتشار اسلحة الدمار الشامل:

أن أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ كشكل جديد للارهاب وماترتب عليها من تحديات امنية دفعت بالولايات المتحدة الامريكية الى التفكير في استراتيجية امنية– عسكرية جديدة تكون ضامناً لمواجهة التحديات الامنية الجديدة التي لاتستطيع استراتيجيات الردع النووي التصدي لها ، وهذة الاستراتيجية هي (استراتيجية الحرب الاستباقية او الوقائية)*[٥٨]، اذ رأت الولايات المتحدة الامريكية انه بوجود المخاطر الجديدة لمرحلة مابعد أحداث ١١أيلول ٢٠٠١ اصبحت استراتيجيات الحرب الباردة القائمة على الردع والاحتواء قديمة وتجاوزتها الاحداث الدولية والاقليمية[٥٩]، أذ جاء في خطاب الرئيس الامريكي السابق (بوش الابن) الذي القاه في (وست بوينت) بتاريخ ١ حزيران العام ٢٠٠٢ مايؤكد مصداقية ذلك، أذ قال فيه:

(لحقبة طويلة من القرن الماضي اعتمد الدفاع الامريكي على مبادىء الحرب الباردة (الردع والاحتواء) والتي ماتزال صالحة للتنفيذ في بعض الحالات، ألا ان التهديدات الجديدة تتطلب بالمقابل تفكيراً جديداً)[٦٠].

ولذلك نرى انه بعد احداث ١١أيلول ٢٠٠١ تحولت الاستراتيجية العسكرية الامريكية التي كانت قائمة أبان الحرب الباردة الى أعطاء اولوية لاستراتيجية الحرب على الارهاب،

وتبني سياسة الضربات الوقائية، والعمل على توسيع دائرة الحرب،والسعي لتشكيل تحالفات عسكرية– امنية في أطار مكافحة الارهاب(٦١).

وفي الصدد نفسه تحدث الرئيس الامريكي السابق (بوش الابن) عن التوجه الاستراتيجي الامريكي في خطاب القاة في كلية (وست بوينت) العسكرية في ١ حزيران من العام ٢٠٠٢ قائلاً:

(أن قادة المستقبل العسكريين الامريكيين يجب ان يكونوا مستعدين لتوجيه ضربات وقائية في أطار مكافحة الارهاب)(٦٢)، ومن هنا تبنى (جورج بوش الابن) استراتيجية الضربات الوقائية التي تسمح للقوات المسلحة الامريكية بتسديد ضربات وقائية الى الدول أو المجموعات الارهابية التي ترى الولايات المتحدة الامريكية : أنها على وشك أمتلاك اسلحة الدمار الشامل أو انها تنوي ضرب المصالح الامريكية،وينطبق هذا التوصيف على دول الشرق الاوسط(٦٣).

واتساقاً مع ذلك فقد أكد الرئيس الامريكي السابق(بوش الابن) على فكرة مفادها: الحق بمهاجمة الدول الاجنبية حتى في حالة غياب التهديد الوشيك، أذا اشتبه بأنها تقوم بأعمال عدائية ضد الولايات المتحدة الامريكية وهذا هو مبدأ الاستباق*(٦٤) ، أذ اكدت وثيقة استراتيجية الامن القومي الامريكي للعام ٢٠٠٢ على توظيف مبدأ(الضربات الاستباقية)** في اوضاع محددة والالتزام بها كأستراتيجية عسكرية أمنية جديدة(٦٥)، فضلا عن خطاب الرئيس الامريكي (بوش الابن) في الكونغرس الامريكي بتاريخ ٢٠٠١/٩/٢٠ ، قد ابرز بشكل واضح العناصر التي ترتكز عليها استراتيجية (الحرب الاستباقية) وذلك عن طريق ماحدده بوش الابن من عبارات تفيد بأن الحرب على الارهاب تبدأ بتنظم القاعدة في افغانستان ولكنها لاتنتهي هناك، وهذا يؤشر لنا ان الحرب الاستباقية قد استندت الى محورين الاول الاستمرارية والاخر الشمولية(٦٦)، وهذا ماحفز الادارة الامريكية الى ان ترى بأن الحرب الاستباقية ستؤدي وفق المدرك الاستراتيجي للمخططين الاستراتيجيين الامريكيين والذين اغلبهم من المحافظين الجُدد الى ردع كل طرف يرغب في منافسة الولايات المتحدة الامريكية، وعدم السماح ببروز قوة عسكرية مناوئة للاستراتيجية الامريكية(٦٧).

ويمكن التدليل على حقيقة ذلك عن طريق تحديد الادراك الامريكي لمكافحة الارهاب في سياق التقرير الاستراتيجي الصادر في آيار العام ٢٠٠٠ ، والذي قدم وصفاً للعدو الجديد للولايات المتحدة الامريكية، واستراتيجية مواجهة حرب جديدة اعتمدها فيما بعد الرئيس

الامريكي السابق (بوش الابن) بعد أحداث ١١أيلول ٢٠٠١ ، أذ أوضح في مقدمة التقرير: أن القوة العسكرية الامريكية لن تواجه في المستقبل المنظور نزاعات عسكرية يحكمها التوازن لمصلحتنا اوضدنا، لاننا سنواجه خصوماً لايملكون فرصة للتوازن ضد القوة الامريكية، لان اساس عملهم توظيف اشكال من الحروب لاتتوقعها الولايات المتحدة الامريكية كالحروب غير المتوازية (اللامتماثلة)* ولم تستعد لها هذا من جانب[٦٨]، ومن جانب اخر نرى ان الحملة الدولية لمكافحة الارهاب اصبحت وفق تصور الادارة الامريكية بديلاً واقعياً عن سعي الولايات المتحدة الامريكية الدائم لتشكيل الامبراطورية الامريكية، وتوسيع مرتكزات الهيمنة العسكرية الامريكية، أذ يؤكد الساسة الامريكيون : ان استراتيجية مكافحة الارهاب تشمل توسيع مفهوم(الاستباق التقليدي) الى (الاستباق الجديد) الذي يتضمن مفردات الحرب الوقائية والتي بموجبها يمكن توظيف القوة العسكرية حتى في حالة عدم وجود دلالة على قرب وقوع هجمات ارهابية لضمان عدم تنامي اي تهديد فعلي ضد الولايات المتحدة الامريكية[٦٩]، وقد اشار الى هذة الفكرة وزير الخارجية الامريكي السا بق(كولن باول) عندما قال: (ان اعتماد الاستباق في الاستراتيجية الامريكية الجديدة قد منح الولايات المتحدة الامريكية الحق المطلق بتوظيف القوة للدفاع عن نفسها ضد الدول التي تعاون أو تمول الارهاب الدولي[٧٠]. ففي ايلول من العام ٢٠٠٢ لخصت ادارة الرئيس الامريكي السابق(بوش الابن) الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الامريكية على وفق مابات يعرف بـ(عقيدة بوش الابن) ، والتي تقوم على اساس منع الدول الاخرى من الحصول على اسلحة الدمار الشامل، وتبني استراتيجية الحرب الوقائية أو انتهاج (الضربات الاستباقية)[٧١]، لاسيما أذا علمنا أن جوهر عقيدة بوش الابن تقوم على فكرة مفادها: ضرورة استباق حدوث اي اعتداء، وذلك بضرب وتقويض أمكانات الاعداء المفترضين أو المحتملين[٧٢]، فضلا عن أن هذة الوثيقة تعد من اهم الوثائق واكثرها شمولاً في شرح الاستراتيجية الامريكية على كافة المستويات، أذ جاءت لتشرح للعالم بأن الولايات المتحدة الامريكية ستوظف امكانياتها العسكرية لاعادة تشكيل العالم حسب رؤيتها الاستراتيجية الجديدة وبما يتلائم مع مصالحها من اجل تحقيق هيمنة امريكية دائمة على العالم[٧٣]. وامتداداً لذلك عُدت قضية مكافحة الارهاب مدخلاً استراتيجياً جديداً للولايات المتحدة الامريكية نحو ايجاد أُسس راسخة للهيمنة الامريكية المدعمة بأدراك عالمي، ونظراً لأهمية تلك الزعامة في مواجهة التهديدات الكبيرة وفي مقدمتها تحدي الارهاب[٧٤]، ويشير كتاب (نهاية الشر) الى الارهاب بوصفه

التحدي الاساس للاستراتيجية الامريكية، ولاسيما اذا علمنا ان معظم الباحثين في مشروع القرن الامريكي الجديد يصبون معظم جهودهم في دائرة اقليم الشرق الاوسط في أطار مكافحة الارهاب[٧٥]، أذ رأت الولايات المتحدة الامريكية في مكافحة الارهاب وتحويلها الى قضية دولية المسوغ المهم الذي ستفرض عن طريقه هيمنتها على العالم وتبرز قيادتها له بعدها اول الدول التي تعرضت للهجمات الارهابية في ١١أيلول العام ٢٠٠١ [٧٦].

ولقد جاءت الحرب على الارهاب مع مشروع جديد يحقق المزيد من التدخل للولايات المتحدة الامريكية ووفق الوقت الذي تراه مناسباً فارضة تطبيقاً جديداً من خلال مشروع استراتيجية امريكية جديدة عُرفت بأستراتيجية الحروب الوقائية او الاستباقية والتي امتدت اثارها على المستوى الدولي لتتجاوز بذلك المنظمة الدولية والشرعية الدولية[٧٧]، لاسيما ان الادارة الامريكية السابقة دعت الى حرب استباقية بل وقائية من جانب واحد، وكما يتضح ان هناك فارقاً واضحاً بين الضربات الاستباقية والوقائية بمعنى التحول من الرد الى الهجوم الفعلي الى المبادرة بالهجوم لمنع هجوم محتمل، لاسيما أذا تمكنت اجهزة المخابرات من اكتشاف نوايا مبكرة للخصم لشن عمليات عدائية، والفارق الاساس بين الاستباقية والوقائية، يكمن في ان الاولى توجه ضد قوات الخصم التي تم نشرها فعلاً في اوضاع هجومية استعداداً لهجوم فعلي، لذلك يجري استباق الخصم بتوجيه ضربة اجهاضية ضد هذة القوات لافشال هجوم متوقع، اما الثانية الوقائية فأنها توجه مبكراً عند أكتشاف نوايا بالهجوم لدى الخصم بغض النظر عن نشر وسائل هجومية أم لا[٧٨].

وعليه فأن أحداث ١١ أيلول العام ٢٠٠١ حفزت الولايات المتحدة الامريكية الى أعادة التفكير في صياغة جديدة لاستراتيجيتها ليتمخض عن ذلك رؤية استراتيجية جديدة تقوم على اعتناق الاسلوب الوقائي في الاستراتيجية الامريكية بديلاً عن الردع النووي.

المبحث الثالث: آليات ومحددات ضبط الانتشار النووي في الشرق الاوسط لمرحلة مابعد أحداث ١١ أيلول العام ٢٠٠١

واجه موضوع نزع السلاح النووي بعد ستين عاماً من الجهود معضلات لازالت معقدة بسبب التطور الحاصل في الاسلحة النووية واتكال الدول الكبرى عليها لضمان امنها القومي، وعليه أصبح بمقدور الدول الحائزة على الاسلحة النووية من الناحية القانونية نشر هذة الاسلحة واستخدامها، كما يجعل من الصعوبة بمكان على وفق الهيكل الدولي الحالي

الاستمرار بشكل حقيقي بنزع السلاح، ولاسيما أن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن تتحمل مسؤولية ادارة السلطة الحقيقية في ميدان العلاقات الدولية مع الاحتفاظ بمستويات تفوقها العسكري في ميدان الاسلحة النووية[٧٩]، لذلك يمكن القول أن التغيرات التي شهدها العالم لمرحلة مابعد أحداث ١١ أيلول العام ٢٠٠١ ، أدت الى تكثيف المحاولات الرامية الى تفعيل الاليات لضبط مستويات الانتشار النووي، وبرزت في هذا الخصوص العديد من المشاريع والترتيبات على المستويين الدولي والاقليمي، وكان للولايات المتحدة الامريكية الدور الابرز فيها طالما انصبت مخارجها الاساسية في اطار تحقيق الاهداف والتوجهات الاستراتيجية الامريكية المستقبلية في منطقة الشرق الاوسط.

المطلب الاول:الآليات الدولية والاقليمية لضبط مستويات الانتشار النووي في الشرق الاوسط:

أن الترتيبات والآليات الدولية لضبط الانتشار النووي تتمثل في اتباع سلسلة من الاجراءات والترتيبات على المستوى الدولي، ولعل معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية* كانت هي الاساس وحجر الزاوية في تلك الترتيبات، فبعد نهاية الحرب الباردة اتجهت القوى الدولية الى اجراءات وترتيبات جديدة لتشجيع النهج العالمي لضبط الانتشار النووي واشتمل على تمديد المعاهدة الخاصة بحظر انتشار الاسلحة النووية الى مالانهاية واقامة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومن الجدير بالذكر ان الاتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية تعد أيضاً من الترتيبات المهمة على المستوى الدولي لضبط الانتشار النووي[٨٠].

ويعد مؤتمر المراجعة والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية لعام ١٩٦٨ من أهم المؤتمرات لاسيما فيما يتعلق بالجوانب النووية، أذ ان الدور الامريكي كان له الاثر البارز في تمديد المعاهدة، أذ أكد (أندرو سيمل)** بأن الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها ملتزمون بالتصدي للمنتهكين المحتملين لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية لعام ١٩٦٨، وان الولايات المتحدة الامريكية ستعمل على تعزيز اركان المعاهدة بواسطة استراتيجية امريكية مفادها: أضفاء ركائز التعددية الفعالة والمؤثرة وذلك عن طريق المؤسسات الدولية مثل الامم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومجموعة الدول الثماني G8، والاتحاد الاوربي، فضلاً عن الشراكات الثنائية، واضاف قائلاً: أن المعاهدة تمثل الاساس لمجهودات المجتمع

الدولي لمنع انتشار الاسلحة النووية، واتخاذ التدابير وارساء الاليات الدولية والاقليمية لمواجهة تلك التحديات النووية المتمثلة في منع انتشار الاسلحة النووية [٨١].

وفي السياق ذاته أكد الرئيس الامريكي السابق (بوش الابن) تصميم الولايات المتحدة الامريكية على تنفيذ التزاماتها في المعاهدة والعمل على ضمان استمرارها لتحقيق السلم والامن الدوليين وضرورة ردع كل من يحاول التنصل او التجاوز على المعاهدة والتزاماتها، لذا يجب اتخاذ اجراءات قوية وفعالة للتصدي لخطر عدم التقيد بالمعاهدة للحفاظ عليها وتقوية وتعزيز ضمانات حظر الانتشار النووي الواردة في المعاهدة، وعدم السماح للدول المارقة التي تنتهك التزاماتها بتقويض الدور الاساسي لمعاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية، وسد الثغرات التي تسمح للدول بأنتاج المواد النووية التي يمكن أستخدامها لصنع قنابل تحت غطاء البرامج النووية السلمية مثل بعض الدول في الشرق الاوسط (العراق، أيران، سوريا، ليبيا،كوريا الشمالية، باكستان)[٨٢].

وفي أطار تفعيل الترتيبات الدولية الهادفة الى ضبط مستويات الانتشار النووي جاءت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية العام ١٩٩٦، وهي أول معاهدة شاملة لكل أنواع التجارب النووية والتي ركزت على تحقيق هدفين أساسيين هما[٨٣]:

١-منع الاستمرار في تلويث البيئة الناجم عن أجراء التجارب النووية.

٢-خفض الانتشار العمودي والافقي للاسلحة النووية كخطوة أولى نحو الازالة التامة لهذه الاسلحة ولجميع التجارب النووية التي تهدف الى تطوير التكنولوجيا النووية ولاسيما المتعلقة بتطوير وأستحداث أنواع جديدة من الاسلحة النووية، مما يعد عاملاً اساسياً لزيادة التسلح كماً ونوعاً، وهذا يصب في خانة زيادة سباق التسلح وانتشار الاسلحة النووية مما يعد عاملاً مهماً في تهديد السلم والامن الدوليين.ولقد تنامى التركيز على موضوعة عدم انتشار الاسلحة النووية ووسائل ايصالها وما يتعلق بذلك من مواد وخبرات لاسيما فيما يتصل بالجهود المبذولة لمنع المتطرفين من أكتساب القدرة على الوصول اليها، أذ اعلنت الولايات المتحدة الامريكية في هذا الصدد عن مبادرة امنية لمكافحة الانتشار النووي والرامية الى أعتراض عمليات نقل المواد النووية ومنظومات أيصالها ومايتصل بذلك من مواد الى كيانات يخشى ضلوعها في نشاطات أستمرار الانتشار النووي[٨٤].

ولذلك فأن هذه المعاهدة هدفت وبشكل واضح الى الحد من التطور الكمي والنوعي للاسلحة النووية والعمل على منع انتشار تكنولوجيا صناعتها عن طريق نقل تقنية اجراء

التجارب النووية الى دول اخرى غير حائزة لهذا النوع من الاسلحة وخاصة الدول التي تمتلك قدرات نووية متقدمة عن طريق منظومة رصد دولي متقدمة ومايرافقها من تدابير تحقق صارمة وفعالة[٨٥].

واتساقاً مع ذلك، فقد اشار تقرير لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الاوسط، أنه يجب على الولايات المتحدة الامريكية أن تعزز جهودها لايجاد تعاون دولي ضد الشبكات الاسلامية المتطرفة التي قد تعُرض أمن الولايات المتحدة الامريكية الى مخاطر محتملة، لذا يجب تنظيم التعاون الاستخباراتي في الجوانب المتعلقة بالاسلحة النووية، وان تقدم الولايات المتحدة الامريكية دعماً للدول ذات الاهمية النسبية في اطار مكافحة الارهاب، ولاسيما في منطقة الشرق الاوسط[٨٦]، وهذا مادفع الولايات المتحدة الامريكية وسهل عليها أقناع الاطراف المعارضة لمشروع الدرع الصاروخي الامريكي، كونه خطوة أيجابية للتصدي لهذة المخاطر التي قد تنجم عن أحتمالية تعرض الولايات المتحدة الامريكية لهجمات ارهابية ذات طابع نووي من قبل الدول المارقة في الشرق الاوسط [٨٧]. ففي عام ٢٠٠٢ كانت هناك حاجة تستدعي سن قانون جنائي كجزء من أجراءات وطنية فاعلة، كتطبيق الالتزامات التي وردت في الاتفاقيات الدولية والاقليمية، وهذا له دور بارز في مناقشة الدور الفاعل للحد من التسلح في مواجهة الارهاب ومثال ذلك الاتفاقية التي عقدت من أطراف أتفاقية حظر الاسلحة البايولوجية في تشرين الثاني العام ٢٠٠٢، أذ عقدت أجتماعات بشأن أعتماد أجراءات وطنية لتطبيق المحظورات المحدودة في الاتفاقية وبما في ذلك سن قانون جزائي[٨٨].

وعليه فأن من العوامل المحفزة لنزع السلاح النووي بعد أحداث ١١ أيلول العام ٢٠٠١ ، عامل الارهاب، فهو من أبرز العوامل التي أسهمت في الحد من التسلح بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، أذ بادرت العديد من الدول لوضع التصورات والرؤى المستقبلية التي يمكن أن تصب في خانة الحد من التسلح لمواجهة الارهاب، لذلك أصبحت مسألة كيفية جعل أحكام الضبط والمنع في الحد من التسلح من غير الدول أكثر أهمية في سياق الجهود الدولية الاكثر فاعلية لمكافحة الارهاب، ففي عام ٢٠٠٢ أدركت الولايات المتحدة الامريكية أن مكافحة الارهاب مسألة مركزية بالنسبة الى الامن القومي وتأكدت أهمية هذة المسألة بالاعلان عن الاستراتيجية الوطنية للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في كانون الاول العام ٢٠٠٢[٨٩].

ولعل هذا السبب هو الذي يفسر جانباً من دوافع الولايات المتحدة الامريكية للحرب على افغانستان والعراق، فضلاً عن موقعي أفغانستان والعراق الجيوستراتيجين وقربهما من أمدادات الطاقة، فهما يقعان وسط القوى النووية العالمية والاقليمية في آسيا، وروسيا،والصين، والهند، وباكستان، واسرائيل، وايران، ولهذا نرى أن الولايات المتحدة الامريكية حاولت تكييف الوضع النووي العالمي ليكون تحت السيطرة الامريكية أو على الاقل ضمان عدم تهديد تلك القوى النووية للولايات المتحدة الامريكية هذا من جانب[٩٠]، ومن جانب اخر نرى ان الترتيبات والاليات الاقليمية لضبط الانتشار النووي ترتبط بحظر النشاط العسكري النووي في مناطق معينة سواء من خلال أقامة مناطق أو بيئات مجردة من أي طابع عسكري أو مناطق خالية من الاسلحة النووية، وفقاً لذلك يمكن تصنيف الترتيبات الاقليمية لضبط الانتشار النووي في الشرق الاوسط الى محورين رئيسين:

المحور الاول: العقوبات ونظام الحوافز لضبط الانتشار النووي:

يعد نظام العقوبات كمحدد للانتشار النووي استراتيجية قسرية عن طريق توظيف معطيات التهديد بمعاقبة الدول التي تسعى للحصول على القدرات النووية، فضلاً عن وجود استراتيجية أخرى تقوم على تقديم رزمة من الحوافز والمنافع الايجابية في مقابل التقيد الذاتي[٩١].

فمن المعروف أن اغلب الدول تميل الى الاخذ بأهمية الوسيلة الاقتصادية، لانها تؤدي دوراً مهماً عند تنفيذ القرار السياسي الخارجي في وقتنا الحاضر، أذ تقوم الدول بتوظيفها بشكل فعال يتناسب مع توجهات السلوك السياسي الخارجي، لاسيما ان حدة التناقضات الاقتصادية الدولية بلغت من الاهمية أذ بات فيها استخدام الوسائل الاقتصادية أهم من الوسائل الاخرى من حيث القدرة والاتساع لما تؤديه من دور في هيكلية التطورات الاقليمية والدولية، ويتوقف ذلك على القدرات المتاحة لايقاع الفعل التأثيري في سلوكيات الدولة المعنية عن طريق التاثير في آلياتها الاقتصادية[٩٢].

ومن هنا أتجهت الولايات المتحدة الامريكية الى تفعيل العمل بأسلوب العقوبات الاقتصادية لمرحلة مابعد الحرب الباردة كأحدى الوسائل لتنفيذ سياستها أزاء أيه دولة أو اقليم في العالم، فقد فرضت الولايات المتحدة الامريكية العقوبات مراراً وبقوة دعماً لاتجاهات استراتيجيتها، أذ ان أستعمال الولايات المتحدة الامريكية للعقوبات الاقتصادية استعمالاً واسعاً بوصفها أحد أوجه الخيارات الاستراتيجية الامريكية، تطلب في الوقت نفسه تطوير

حزمة واسعة من الصلاحيات الرئاسية وغيرها، والتي تعمل على توظيف برامج حكومية– أمريكية واسعة لممارسة الضغط الاقتصادي الذي يصب في خانة تحقيق أهداف الاستراتيجية الامريكية، ومن بين هذة البرامج: المساعدات الامريكية الثنائية، وتسهيلات القروض، واتفاقيات التأمين الخارجية[٩٣]، فمن الممكن تقديمها للدول التي تمتنع عن تطوير تكنولوجيا الاسلحة النووية، والمساعدة في برامج التنمية بدلاً من ان توظف كحافز لاختيار سياسات اخرى لمنع الانتشار النووي، ويمكن ان تكون في الوقت نفسه تدابيراً لتحقيق منع الانتشار النووي[٩٤]. وعلى كل حال، فأن الربط بين هذين الامرين أي مسألة تقديم الحوافز وضبط الانتشار ليست جديدة، بل برزت منذ بدء اكتشاف السلاح النووي، أذ بدأ الربط بين المساعدات التقنية أو المالية ومنع انتشارالاسلحة النووية بخطة الرئيس الامريكي السابق(ايزنهاور) من خلال مشروع (الذرة من أجل السلام) في العام ١٩٥٣، ولقد أقترحت هذة الخطة أنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتكون مهمتها جعل التطبيقات السلمية للطاقة الذرية متاحة على النطاق العالمي، وفي الوقت نفسه ضمان عدم تحويل المواد النووية الى أسلحة دمار شامل[٩٥].

وفي الاطار نفسه نشير الى ان الولايات المتحدة الامريكية قد أصدرت عام ١٩٨٨ قانوناً بشأن منع الانتشار للاسلحة النووية، وظهر الربط الواضح مابين المساعدات والحوافز ومنع الانتشار النووي، مع الاعتراف في الوقت نفسه بعدم أمكان تحاشي مايمكن أن تُسهم به التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية عند نشرها في خانة التطبيقات العسكرية ايضاً، ويقضي القانون بأن على الولايات المتحدة الامريكية أن تسعى الى التعاون مع الدول النامية ومساعدتها في تلبية أحتياجاتها من الطاقة عن طريق تطوير مصادر الطاقة غير النووية وتطبيق التكنولوجيا غير النووية[٩٦].

أن نظام العقوبات كمحدد تجاة محاولات الانتشار النووي والحصول على الاسلحة النووية أو تقنياتها متعددة، ولعل توظيف القوة العسكرية الفعلية يبقى أحد الخيارات المطروحة أمام القوى الكبرى ولعل الانموذج العراقي أبرز مثال على ذلك، أّذ لجأت الولايات المتحدة الامريكية الى أستخدام القوة العسكرية مرتين، مرة عام ١٩٩١ على أثر قرار مجلس الامن الدولي ذي الرقم ٦٧٨ بعد سلسلة من القرارات أبتداءاً بالقرار ٦٦٠ وقرار ٦٦١ (قرار العقوبات)، وبعد ذلك شكلت العديد من لجان التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل التي زعمت الولايات المتحدة الامريكية أن العراق يمتلكها مع العلم ان تقاريرهم أثبتت فيما بعد

ان العراق لم يملك أسلحة دمار شامل، وجاء ذلك على لسان (ديفيد كاي) مفتش الاسلحة الامريكي السابق عام ٢٠٠٤ ضمن أطار رسالة موجهة الى جورج تينت قائلاً: ((يبدو ان العراقيين لم ينتجوا أسلحة دمار شامل)) [٩٧].

واتساقاً مع ذلك فقد وظفت الولايات المتحدة الامريكية سياسة العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب أزاء ليبيا، ففي العام ١٩٧٣ قررت الولايات المتحدة الامريكية عدم بيع ليبيا أسلحة ومعدات عسكرية – تقنية يمكن ان ترفع من مستويات قدراتها القتالية[٩٨]، أذ ان العقوبات الامريكية الموجهة ضد ليبيا كانت تستهدف تطويق الامكانات الاقتصادية الليبية والحد من قدراتها للتعامل مع المنظمات الاقتصادية الدولية، ويتضح ذلك عن طريق قيام وزارة الخزانة الامريكية العام ١٩٩١ بوضع (٤٨) شركة تجارية في القائمة السوداء متذرعة بأن الحكومة الليبية تهيمن عليها، فضلاً عن تشديد أجراءات حظر التبادل الاقتصادي بين المنظمات والشركات الامريكية من جهة والشركات الليبية من جهة أخرى،لاسيما عندما تبنى الكونغرس الامريكي في أب من العام ١٩٩٦ قانون داماتو* للعقوبات على ليبيا[٩٩].

وامتداداً لذلك تعد الحوافز أداة من ادوات أو وسائل الاستراتيجية الامريكية التي ترمي الى تعديل النهج السلوكي لدولة او مجموعة من الدول، وهي تتمايز عن ظاهرة المعونات الخارجية والتي ترجع بداياتها الى العقد الثالث من القرن العشرين، أذ ان المعونات كانت قد ارتبطت بشروط محددة تضعها الدول المانحة للمعونات[١٠٠]، ولذلك اصبحت المساعات والمشروطية في خانة واحدة، فالمساعات تكون بصفة عامة مشروطة لتحقيق المصلحة الوطنية للدولة المانحة[١٠١]، فضلاً عن ان نظام الحوافز يتمثل بتقديم المزيد منها لاقناع الدول بأنهاء سباق التسلح الاقليمي الذي قد يُثير الرغبة في الحصول على تكنولوجيا الاسلحة النووية، وذلك عن طريق العمل على زيادة الحوافز الاقتصادية في سبيل تحويل الجهود العسكرية الى برامج التنمية السياسية، ولكن تمنع الحوافز الاقتصادية الايجابية عن الدول غير الراغبة في الاشتراك اشتراكاً كاملاً في أرساء نظم منع انتشار الاسلحة النووية أو التقيد بها[١٠٢].

لقد سعت الولايات المتحدة الامريكية الى الاخذ بنظام الحوافز الايجابية على نطاق واسع، وذلك لتعديل السلوك الخارجي لبلدان اخرى، أذ تكمن عدة عوامل وراء الاهتمام الامريكي بنظام الحوافز(سياسة الارتباط البنّاء) وهي[١٠٣]:

١-عدم فاعلية سلاح العقوبات ولاسيما الاقتصادية، نتيجة الاثار السلبية المترتبة فيها، وعدم تحقيق الاهداف المرجوه من ورائها، مما جعل الكفة تميل الى تغليب الاتجاة الداعي الى الاخذ بنظام الحوافز.

٢-أن عالم مابعد الحرب الباردة ومارافقه من متغيرات دولية جديدة انعكست على طبيعة النظام الدولي الجديد مما اكسبه صفات هذة المرحلة ، ويتضح لنا ذلك عن طريق أسلوب معالجة التهديدات الامنية الجديدة، والتي تستلزم بطبيعة الحال الركون الى تعزيز آلية نظام الحوافز بديلاً عن الاساليب العقابية أو توظيف مفردات القوة العسكرية.

٣-شهدت مرحلة مابعد انتهاء الحرب الباردة ظهور اليات جديدة لاستراتيجيات الارتباط البُناء،أذ حدث تبّدل في مضمون سياسات الارتباط الامريكية من العقوبات الاقتصادية الى الاخذ بنظام الحوافز انسجاماً مع التوجهات الاستراتيجية الجديدة لهذة البلدان، وابرز مثال على ذلك: الحالة الليبية التي شهدت الانتقال من آلية نظام الاجراءات العقابية الى نظام الحوافز بعد تعديل السلوك الليبي، والتخلي عن برامج الاسلحة النووية، ومارافقه من تغيرات في سياستها، ولاسيما أذا علمنا ان حلفاء الولايات المتحدة الامريكية أكثر انجاذباً للأخذ بنظام الحوافز بدلاً من الاجراءات العقابية (كما هو الحال مع ايران)، أذ ان الاجراءات الاخيرة لم تعد تمتلك المحفزات التأثيرية لتحقيق أهداف الاستراتيجية الامريكية الجديدة لمرحلة قادمة هذا من جانب، ومن جانب اخر، نرى ان نظام الحوافز الذي قدم الى ليبيا لم يتضمن مكافأت أو وعوداً أقتصادية أو تقنية وانما تضمن حافزاً سياسياً تمثل بأنفتاح الدول الغربية على ليبيا وتحسين علاقاتها معها، فضلا عن رفع العقوبات الاقتصادية والقيود المفروضة على السفر، وكذلك فسح المجال لها للدخول في أطار الاجتماعات الدولية وهذة المرة كشريك دولي وليست كدولة منبوذة (مارقة) كما كان التعامل في السابق[١٠٤].

وعليه نجد ان نظام الحوافز يأخذ عدة مديات واشكال منها حوافز اقتصادية واخرى تقنية ومالية وبعضها أمني ألا انه يرتبط وبدرجة لايمكن فصلها عن نظام آخر يكون مكملاً له بل يعده البعض الوجه الاخر لنظام الحوافز ألا وهو نظام العقوبات وبشتى أنواعها.

وفي كل الامثلة التي سبقت لم تكن الحوافز مجردة عن مضمون التهديد بالعقوبات في حالة الرفض، ولعل اوضح مثال على ذلك البرنامج النووي الايراني،فالدول الغربية كشفت في العام ٢٠٠٦ عن تفاصيل الحوافز المقدمة لايران، وقدمتها كوثيقة أضافية ملحقة بالملف النووي الايراني الذي أحالته الى مجلس الامن، وقد أكدت الوثيقة المكونة من ثلاث

صفحات أن هدف الغرب يتركز على تطوير العلاقات التعاونية مع ايران، وترسيخ مبدأ الاحترام المتبادل، وبناء جسور الثقة فيما يتصل بالصيغة السلمية للبرنامج النووي الايراني، وتقديم الدعم الايجابي في بناء مفاعلات جديدة تعمل بالماء الخفيف، فضلاً عن أستعداد الدول الاوربية لزيادة مستوى الاستثمارات الموجهة الى ايران، ودعت الى أمكانية أقامة ايران لمخزون يسمح لها بالحصول على الوقود النووي لمدة خمس سنوات تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولكن في الوقت ذاته التهديد بفرض عقوبات على ايران في حالة رفضها لرزمة الحوافز الايجابية المقدمة أليها من قبل الدول الاوربية والولايات المتحدةالامريكية(١٠٥)، وهذا يؤشر لنا ان عرض الحوافز الذي وافقت عليه الولايات المتحدة الامريكية لتأجيل أصدار قرار مجلس الامن بفرض عقوبات ضد ايران تضمن مجموعة من الحوافز من ناحية وتهديداً بالعقوبات من ناحية ثانية، أذ أرادت الولايات المتحدة الامريكية ضمان موافقة العضويين الدائمين في مجلس الامن (روسيا– الصين) على مشروع العقوبات في حال رفضت ايران الحوافز، فما دامت الحوافز قد تمت بموافقة روسية – صينية فأن العقوبات ستتم بموافقتهما ايضاً(١٠٦).

وعليه فأن نظام الحوافز والعقوبات الدولية قد اسُتخدم بطريقة مهمة لمرحلة مابعد الحرب الباردة وماتلاها حتى يومنا هذا، أذ تعد سياسة ناجحة، لكونها تحقق الاتي(١٠٧):

١- أنه يتم من خلالها تقليل عملية انتشار الاسلحة النووية.
٢- أنها تؤدي الى ان تتوجه القدرات النووية والامكانيات التقنية بالاتجاه الصحيح وبما يضمن توظيفها بالشكل الامثل والسلمي كمصدر مهم للطاقة بكل انواعها من جهة وتقليل مخاطر تحولها الى اسلحة دمار شامل من جهة اخرى.

وتأسيساً على ذلك وظفت الحوافز من قبل الولايات المتحدة الامريكية لغرض كسب موافقة عدد من الدول لمساندة تنفيذ قرارات مجلس الامن ، وفي هذا الصدد يشير (ميشيل لانتر) الى:

(أن المكاسب المادية كانت قد أدت دوراً كبيراً في ضمان الحصول على تأثير مصر ودول أخرى من منطقة الشرق الاوسط لدعم جهود الولايات المتحدة الامريكية للهجوم على العراق)(١٠٨).

وفي المعنى نفسه آشار (جيفري هيربست) الى:

(أن الالتزام بعدم توقيع عقوبات من قبل قوى دولية فاعلة، كانت في الواقع بمثابة حوافز ذات مغزى ايجابي)[١٠٩].

أذن نخلص الى ان الحوافز قد تأخذ صيغاً مقاربة، أذ قد يطلق عليها البعض تعبير (الارتباط) والذي يشير الى استراتيجية للسياسة الخارجية ترتكز بدرجة كبيرة على ركنين[١١٠]:

الاول: الحوافز ذات المضمون الايجابي للوصول الى تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة ما دون استبعاد اللجوء الى الوسائل القسرية (العقوبات).

الاخر: توظيف مفردات العقوبات الزاجرة، أو القوة العسكرية في آن واحد.

واتساقاً مع ذلك، فقد ركز البعض الاخر على مسألة ضبط التسلح الاقليمي متعدد الاطراف ومسائل بناء الثقة لتحقيق ما اسموه نظام الامن الجزئي لدعم القضايا الامنية في اقليم ما، ولعل من أهم تلك القضايا وجود خطر الاسلحة النووية[١١١].

وعليه فقد كان هناك توجهاً دولياً نحو زيادة المناطق الخالية من الاسلحة النووية على مستوى اقاليم معينة، نظراً لضرورات المرحلة الحالية للنظام الدولي، أذ ان انشاء مثل تلك المناطق يستهدف بالدرجة الاساس الحد من انتشار الاسلحة النووية في العالم والتقليل من احتمالات نشوب حرب نووية، ومن ثم فأنها تعد بمثابة تدابير احترازية لنزع السلاح النووي، لاسيما ان الترتيبات الاقليمية لانشاء المناطق الخالية من السلاح النووي تعد مكملة لنظام معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية (NPT) [١١٢]، ولعل موضوع انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط يعد حالياً من أهم الترتيبات والاليات لضبط الانتشار النووي، ومحاولة خلق حالة من الاستقرار في الشرق الاوسط والعالم.

وكما هو معروف أن دول الشرق الاوسط منضمة الى معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية عدا اسرائيل التي ترفض التوقيع عليها، وكذلك ترفض تطبيق النظام الدولي للضمانات النووية الشاملة في اسرائيل.

ومن هنا فقد تقدمت مصر بمبادرة لانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط، وتضمنت المبادرة المبادئ الآتية[١١٣]:

١- ضرورة تحريم الاسلحة النووية كجزء من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط.

٢- أن تقوم جميع الدول بدون أستثناء بتقديم تعهدات متساوية ومتبادلة في هذا الشأن.

٣- ضرورة وضع أجراءات واساليب من أجل ضمان التزام جميع دول المنطقة دون استثناء بالنطاق الكامل للتحريم.

٤- وعلى أثر ذلك طرحت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارين الاول خاص بأنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، والاخر يطالب اسرائيل بالانضمام الى معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، وذلك من أجل أنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط، نظراً لما لها من دور بارز في ضبط التوازنات الدولية مستقبلاً.

المطلب الثاني: محددات ضبط الانتشار النووي في الشرق الاوسط بعد احداث ١١ ايلول عام ٢٠٠١

أن اشكالية جعل منطقة الشرق الاوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ترتبط بأوضاع منطقة الشرق الاوسط والتي يحددها العديد من العوامل لجعل المنطقة خالية من هذة الاسلحة، وهذة العوامل هي[١١٤]:

أولاً: المحددات السياسية:

لقد استحوذت منطقة الشرق الاوسط على أهتمام كبير لضبط مستويات الانتشار النووي، ولاسيما في مرحلة مابعد احداث ١١أيلول ٢٠٠١ ،أذ بلغ مستوى المطالبة أمكانية جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ولكن هنا يعد الموقف الاسرائيلي من ابرز المحددات السياسية وأكثرها تأثيراً في الحيلولة دون جعل منطقة الشرق الاوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، ففي مفاوضات الحد من التسلح التي تمت بين معظم الدول العربية واسرائيل بمشاركة أطراف دولية عقب مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، ولكن استمرت اسرائيل عبر الجولات المتعاقبة لهذه المفاوضات تكرر موقفها بشأن السلاح النووي والذي يستند الى فكرة مفادها: رفض الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية، ورفض النقاش حول اسلحتها النووية داخل اللجنة الدولية للطاقة الذرية، فضلاً عن طرح أسرائيل تصورات مفادها: ان التفاهم حول الاسلحة النووية سيتم بعد أقرار السلام في منطقة الشرق

الاوسط ، والتركيز على أجراءات بناء الثقة بين أطراف الصراع والحديث عن أولوية التفاوض حول الاسلحة التقليدية وحجم الجيوش العربية وليس أسلحة الدمار الشامل[١١٥].

وتمثلت الصعوبة الاخرى في عدم اشتراك بعض وفود الدول العربية في هذة المفاوضات وتحديداً وفدي سوريا ولبنان اللذان أكدا على ضرورة التوصل الى تفاهمات على المسارات الثنائية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن عدم الاتفاق على نوعية الحظر، أذ ترى اسرائيل ضرورة البدء بالاسلحة الكيميائية ثم البايولوجية وصولاً الى النووية، بينما تركز الدول العربية على السلاح النووي أولاً، نظراً لامتلاك أسرائيل له[١١٦].

لذلك فقد حرصت أسرائيل ومنذ قيامها للحصول على القدرات النووية بعدها المرتكز الرئيس لارساء أستراتيجية ردعية فاعلة تتضمن منع الخصم أو الخصوم من الاقدام على عمل ما او تبني سياسة معينة أزاء الطرف الاخر، مما يسمح لاسرائيل بتحقيق التفوق والهيمنة*على دول الشرق الاوسط نتيجة أمتلاكها لتلك القدرات النووية[١١٧]. ويعود تخطيط اسرائيل لانتاج الاسلحة النووية الى السنوات التي تلت قيامها في المنطقة اي منذ عام ١٩٤٨، ففي آب ١٩٤٩ تم تشكيل أول مجلس علمي للاشراف على أبحاث الطاقة النووية[١١٨].

أذ ان دوافع تحول القدرات النووية الى أسلحة نووية تعد من أهم المتغيرات الوسيطة التي تحكم العلاقة بين القدرة والتسلح، فبحكم التكلفة العالية كمحاولة السير في طريق الحصول على القدرات النووية سياسياً ومالياً، فأن من المتصور أن الدولة التي تقرر ذلك لديها دوافع قوية تحفزها لامتلاك السلاح النووي، وقد تمكنت بعض الدول الافلات من القيود المفروضة على الانتشار النووي، مما يؤكد لنا ان الارادة السياسية تعد من أهم العوامل المحفزة لامتلاك السلاح النووي أذا ما توافرت معها قاعدة تكنولوجية أو مالية معقولة[١١٩]. وربما يعد الجانب الاكثر تعقيداً في مسألة تحول البرنامج النووي السلمي الى برنامج عسكري، هو ان السياسة الامريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الاوسط قد أدخلت استناداً الى فكرة الدوافع النووية آليتين رئيستين في أطار المعلومات الخاصة بالنشاطات النووية هي[١٢٠]:

١- تحليل النيات: أن تصنيف التقديرات الخاصة بأنشطة نووية معينة تستند النظر الى قدرات ونيات الدولة المستهدفة على قدم المساواة، ويستند تحليل القدرات الى المعلومات الفنية ، وعادة ماتتسم تلك العملية بالطابع الموضوعي فمن الصعوبة بناء تقدير للقدرات استناداً الى أنشطة غير موجودة، أما تحليل النيات فأنه يبنى عادة على بعض الادلة الظرفية والهواجس الامنية المحتملة.

٢- منطق سيناريو أسوء حالة : ففي عالم مابعد أحداث ١١أيلول ٢٠٠١ ، أصبح التعامل مع مشكلات الانتشار النووي في الشرق الاوسط يتم في ظل منطق سائد يقرر أن من الافضل أتهام دول ما عن طريق الخطأ بالسعي لامتلاك قدرات نووية حالة(العراق، أيران، سوريا، وليبيا).

وعليه نجد ان الولايات المتحدة الامريكية تحاول التدخل في كل مايتعلق بالجانب النووي حتى ولو كان سلمياً وفقا لسياسة معايير مزدوجة (سياسة عدم التمييز تجاه البرامج السلمية والعسكرية)، فهي مثلاً تغض الطرف عن البرامج النووية الاسرائيلية وتتعاون معها هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى نجد ان السياسة الامريكية تتعامل بأزدواجية كبيرة بين البرامج النووية وأستخدامات الطاقة النووية، ففي حين تساعد بعض الاطراف في برامجها النووية لاستخدامات سلمية، ولكن ربما تنقلب فيما بعد الى أستخدامات عسكرية لذ تصر على رفض مشاريع نووية سلمية الغرض منها توفير الطاقة البديلة كالبرنامج النووي العراقي سابقاً[١٢١].

فضلاً عن ما تقدم نرى ان هناك مسألة في غاية الاهمية وتثير أهتمام المجتمع الدولي ألا وهي مسألة عدم انضمام اسرائيل الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية كما ذكرنا فيما تقدم وامتلاكها منفردة لترسانات ومفاعلات نووية ذات ابعاد خطرة في منطقة الشرق الاوسط، وعلى اساس ذلك لابد من معالجة هذة المسالة الخطرة التي تهدد وبصورة مباشرة السلم والامن الدوليين وذلك عن طريق رفع توصية الى مؤتمر مراجعة المعاهدة القادم، أذ تقضي بأنشاء لجنة فرعية تعنى ببحث سبل التنفيذ الفاعل للقرار الخاص بالشرق الاوسط والصادر عن مؤتمر التحديد والمراجعة لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية المنعقد في عام ١٩٩٥، وكذلك التأكيد على الدول الحائزة للاسلحة النووية في المعاهدة، وممارسة الجهود الضاغطة على اسرائيل لاجبارها على تفكيك منشأتها النووية واخضاعها لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أسوة بدول الشرق الاوسط، مع ايقاف المساعدات المالية والبحثية والتكنولوجية التي تدخل في خدمة الانشطة النووية الاسرائيلية ،هذة الامور برمتها سوف تُسهم في أنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط[١٢٢].

ثانياً: المحددات الامنية:

منذ بدايات انشاء الدولة الاسرائيلية وهي تسعى لامتلاك القدرات النووية، وظل الامن هاجس اسرائيل الاكبر تزج به في كل قضية لتحسمها لصالحها وتدفع به لتبرير عدوانيتها وتجاوزاتها، وتسيطر به عندما تلوح الفرصة المناسبة، فالامن في الطروحات الاسرائيلية قائم على اساس التفوق النوعي العسكري المطلق الذي دافع عنه الرئيس الامريكي السابق (بيل كلينتون) بقوله:

((لقد أكدت لـ أسحاق رابين بأن مبدأ الولايات المتحدة الامريكية هو تقديم أقصى دعم لاسرائيل للحفاظ على تفوقها النوعي العسكري المطلق على حساب دول الشرق الاوسط))[١٢٣].

ومن هنا يمكن القول بأن العقيدة الامنية الاسرائيلية بدأت تتكيف في أطار بناء قدراتها العسكرية وفق مبدأ أن مفهوم الارض لم يعد مفهوماً حاسماً في توفير أمن اسرائيل لاسيما في ظل تسابق دول منطقة الشرق الاوسط للحصول على القدرات النووية، مما دفع بالتفكير الاستراتيجي الاسرائيلي الى ان يتجه نحو بناء وتطوير نظام دفاعي تكتيكي ضد الصواريخ البالستية، مع تطوير وحيازة أنظمة أستطلاع الكترونية متقدمة للانذار المبكر سواء بواسطة الطائرات أو الاقمار الصناعية[١٢٤].

أذن وجود قوى أقليمية مالكة للسلاح النووي دون غيرها من الدول الاخرى (أسرائيل) يعد بالتأكيد من المحفزات الدافعة للقوى الاقليمية الصاعدة الاخرى في الشرق الاوسط(أيران) مثلاً للعمل في أتجاهين:

الاول: أما أستمرار الضغوط بأتجاه أسرائيل للدخول في معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية تمهيداً لتحقيق هدف أنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط، وكضمانة أساسية لضبط مستويات الانتشار النووي.

الاخر: مواصلة القوى الاقليمية الصاعدة في الشرق الاوسط بالتشديد على مسألة الحق المشروع في أمتلاك التكنولوجيا النووية السلمية وبضمنها حيازة السلاح النووي مثل(تركيا، السعودية، مصر، سوريا، ودول المغرب العربي).

لذلك فأن من الصعوبات التي تواجه أقامة منطقة خالية من أسلحة الدار الشامل في الشرق الاوسط، التصور الاسرائيلي للامن ومايتطلبه من أستمرار تفوقها الاستراتيجي والعسكري على دول منطقة الشرق الاوسط.

واتساقاً مع ذلك تنظر الولايات المتحدة الامريكية الى انتشار اسلحة الدمار الشامل في مناطق المصالح الحيوية لاسيما منطقة الشرق الاوسط كأهم تحدي لها ولمصالحها، فهي تعد امنها وأستقرارها على رأس أولويات مصالح امنها القومي. وفي هذا الصدد أشار (جون رود)* (أن الاسلحة النووية والبايولوجية والكيمياوية قد تمكن أعداءنا من ألحاق أضرار جسيمة بالولايات المتحدة الامريكية وقواتنا المسلحة وحلفائنا ، ولذلك فان العمل لتقليل أخطار وتهديدات تلك الاسلحة ومنع انتشارها يعد أمراً في غاية الاهمية)[١٢٥].

وفي الصدد نفسه حدد تقرير مؤسسة راند العام ٢٠٠٢ الموسوم بـ(أسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط.. ديناميكيات الانتشار والعواقب الاستراتيجية)، والذي أشار الى ان أسباب انتشار اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط يعود الى جملة من الاسباب حسب الطروحات الامريكية [١٢٦]:

١- غياب اي محادثات فعالة لتحريك التسوية على مستوى الصراع العربي- الاسرائيلي، مما يرجح من أمكانيات المجابهة مابين دول الشرق الاوسط وذلك عن طريق السعي لتحقيق الهيبة والمكانة الاقليمية بأمتلاك القدرات النووية.

٢- من خلال المجابهة مع اسرائيل وفشل المحادثات مع سوريا،فانه من المرجح أن تتزايد أحتمالات التصعيد لتشمل منطقة الشرق الاوسط برمتها ، وفي هذة الحالة لايصبح أمام سوريا ألا خيار واحد، وهو بناء قدراتها في مجال أسلحة الدمار الشامل ولاسيما الاسلحة الكيمياوية والصواريخ البالستية كرادع وكأداة من ادوات الحرب[١٢٧].

٣- أن الدمج بين منظومات الصواريخ بعيدة المدى ومشاريع ايران التي تقترب من عتبة القدرة النووية والتصاعد في قوة المبررات المحفزة لاستخدام اسلحة الدمار الشامل يؤدي بالمحصلة الى تنامي الهواجس الامنية لدى أسرائيل تجاه الخطر المحدق بها، كما أنه قد يعيد أثارة الجدل القائم في اسرائيل حول شؤون السياسات الردعية والدفاعية في ظل بيئة أمنية تسودها أسلحة الدمار الشامل.

٤- من المعروف أن الدول التي تسعى لتطوير قدراتها العسكرية غير التقليدية في منطقة الشرق الاوسط قد ترمي من وراءها لاكتساب الهيبة والثقل الاستراتيجي من اجل لعب دور بارز ومؤثر في منطقة الشرق الاوسط أو للتأثير على معادلة التوازنات الاستراتيجية القائمة فيها.

ويمكن القول هنا ان العامل الامريكي قد اصبح في مرحلة مابعد الحرب الباردة المحدد الاكثر تأثيراً لعمليات انتشار أو عدم الانتشار النووي في منطقة الشرق الاوسط ، فقد كان الدور الامريكي واضحاً في الدفع بأتجاه تشكيل أطار المفاوضات متعددة الاطراف حول ضبط التسلح والامن الاقليمي في ظل عملية تسوية الصراع العربي– الاسرائيلي، وكانت بصمات الولايات المتحدة الامريكية واضحة في كل التطورات المتعلقة بأدارة التفاعلات مابين دول منطقة الشرق الاوسط والنظام الدولي لمنع انتشار الاسلحة النووية[١٢٨]، ولكن الاكثر أهمية من كل ذلك هو ان الولايات المتحدة الامريكية قد قامت بقيادة ثلاث ترتيبات كبرى تمكنت من خلالها من وقف امتلاك أطراف أقليمية للاسلحة النووية في وقت كانت تلك الاطراف فيه قد تقدمت الى مديات مختلفة بأتجاه حيازة هذة الاسلحة من خلال برامج نووية سرية:

الاول: أسهام الولا'يات المتحدة الامريكية بشكل فاعل وكبير في عملية أزالة البرنامج النووي العراقي في مرحلة مابعد حرب الخليج الثانية العام ١٩٩١ ، وبواسطة آليات تتمثل في اللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة (أونسكوم) والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ألا انها عادت ووظفت قضية أعادة التسلح بأسلحة الدمار الشامل كمبرر لغزو العراق عام ٢٠٠٣.

الثاني: قيام الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بعملية أدت في النهاية الى أعلان ليبيا تخليها عن الخيار النووي العسكري من جانب واحد عام ٢٠٠٢ ، وتولي الجانبين أضافة الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية القيام بمهمة تفكيك ونقل مرافق تخصيب اليورانيوم الى خارج ليبيا التي أقرت بأنها قامت ببناء برنامج نووي عسكري سري عبر تعاملات مكثفة في السوق النووية السوداء مع شبكة عبد القدير خان الباكستانية بهدف أمتلاك القدرة النووية[١٢٩].

الثالث: قيام الولايات المتحدة الامريكية بممارسة ضغوط حادة ومستمرة على ايران أثر أكتشاف برنامج تخصيب اليورانيوم ، عبر فرض عقوبات دولية وربما استهدافها عسكرياً مستقبلاً، فالولايات المتحدة الامريكية تنظر الى البرنامج النووي الايراني كأهم تحدي يمكن

أن يؤثر على التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الاوسط لغير صالحها، فهي تنظر الى برنامج ايران النووي على أنه غطاء لتطوير أسلحة نووية عسكرية بينما تصر أيران على أنه برنامج للأغراض المدنية والسلمية[١٣٠].

والرأي المطروح حالياً حول مستقبل التعامل الامريكي مع الملف النوي الايراني يحدده (ريتشارد هاس) رئيس مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة الامريكية في مقال لديه تحت عنوان (من المبكر الحديث عن مهاجمة أيران)،أذ يقول هاس : (أن على الولايات المتحدة الامريكية أن تسعى بكل جهدها من اجل ايجاد حل دبلوماسي للازمة مع ايران بما في ذلك اجراء محادثات مباشرة معها، لأن شن أي هجمات عسكرية ضد أيران سيؤدي في النهاية الى عواقب وخيمة)، ويمضي هاس في أحصاء العواقب قائلاً: (أن شن ضربات جوية على المواقع النووية الايرانية ربما يؤدي الى تدميرها لكن هذة الضربات لن تدمر المعرفة الايرانية، كما ستؤجج المشاعر الاسلامية ضد الولايات المتحدة الامريكية)[١٣١].

ومن خلال ماتقدم يمكن ان نؤشر نقطة اساسية مفادها: أن الساسية الامريكية تجاة القضايا النووية في منطقة الشرق الاوسط لمرحلة مابعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، هي سياسة مزدوجة المعايير فهي تتقبل وجود السلاح النووي لدى اسرائيل، بينما تتعامل على منع دول اخرى من الاقتراب من الاسلحة النووية .

ثالثاً: تحديد النطاق الجغرافي لمنطقة الشرق الاوسط:

لكل طرف مفهومه في تحديد المنطقة جغرافياً، فالتعريف الامريكي يعتبر تركيا جزءاً من منطقة الشرق الاوسط نظراً لجوارها لكل من العراق وسوريا، في حين يستبعد توصيف جامعة الدول العربية كلاً من تركيا وباكستان، في الوقت الذي ترى أسرائيل أدخالهما فيه بالاضافة الى ايران مما يوسع المنطقة جغرافياً، وذلك أنطلاقاً مما تتصوره عن مصادر التهديد الذي تتعرض له دول المنطقة. كما ان التعريفات السابقة لم تتعرض لمناطق أعالي البحار[١٣٢]، لذلك فان أقليم الشرق الاوسط من الصعوبة تحديد ابعاده بصورة واضحة ولايرجع السبب في ذلك الى أن الاقليم مجرد أبتكار لفظي في قاموس السياسة الدولية منذ أوائل القرن العشرين، ولكن السبب يعود الى أنه أقليم يمكن يتسع ويضيق على خارطة العالم حسب التصنيف أوالهدف الذي يسعى اليه الباحث في مجالات العلوم الانسانية،ولذلك لم تتفق الموسوعات العالمية على تحديد نطاقه الجغرافي بصورة قاطعة ، ومن هنا يمكن القول ان على وجه العموم

: ان منطقة الشرق الاوسط هي الحيز الجغرافي الواقع ماحول وشرق وجنوب البحر المتوسط، وتمتد من أقليم شمال افريقيا الى الخليج العربي ثم الى افغانستان شرقاً[١٣٣].

أذن نخلص الى ان هناك أكثر من تحديد أو توصيف جغرافي لمنطقة الشرق الاوسط، الامر الذي يحول دون تحقيق أحد عناصر أقامه منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في المستقبل المنظور.

الخاتمة

لقد توصلنا في ختام بحثنا الموسوم بـ(اشكالية الانتشار النووي واثرها على معادلة التوازن الاستراتيجي في اقليم الشرق الاوسط بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١).

لقد اكتسب اقليم الشرق الاوسط اهتماماً كبيراً للحد من التسلح النووي وضبط مستوياته الاقليمية والدولية، وذلك في أطار السعي المتواصل لانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في اقليم الشرق الاوسط، لذا فقد شكلت ظاهرة التسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل في اقليم الشرق الاوسط أحد أبرز التحديات الاساسية التي تواجه دول المنطقة، كونها تتعلق بأعادة التوازن الاستراتيجي فيها وذلك عن طريق الكيفية التي تستطيع بها الدول العربية أعادة توازنها الاستراتيجي مع القوى الاقليمية في المنطقة(تركيا، أسرائيل، وايران)، فضلاً عن مايرتبط بأتجاهات تسوية الصراع العربي– الاسرائيلي.

ونستطيع هنا ان نلاحظ التطور الكبير في مجال انتشار أسلحة الدمار الشامل في اقليم الشرق الاوسط، وذلك من جانب اعلان أيران نجاحها في تخصيب اليورانيوم المنضب الى المستوى المطلوب لانتاج الوقود النووي ، مما دفع الولايات المتحدة الامريكية الى ان تفكر في أحتمالات واسعة لتوجيه ضربة عسكرية الى أيران ألا أن الولايات المتحدة الامريكية لم تترجم سلوكها الى عمل عسكري ضد ايران، نظراً لعدة اسباب منها: ردود الافعال الايرانية تجاه المنطقة ولاسيما منطقة الخليج العربي المهمة للمصالح الحيوية الامريكية، مضافاً اليه تشتت المواقع النووية الايرانية، لذلك فأن وجود اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط تسجل في خانة المنافسة التي قد تؤثر على القوة الاسرائيلية في المنطقة، لاسيما أن أسرائيل تسعى الى أستمرارية أحتكارها للسلاح النووي دون غيرها من دول الشرق الاوسط.

أذن التسلح يشير الى سعي الدول للحصول على القدرات التسليحية المتميزة بهدف توظيفها في خانة الدفاع عن مصالحها الداخلية والخارجية، وهذا يعني أن لهذا المفهوم

معنيين، الاول ينطوي على كونه ذو مضمون نوعي، والاخر كونه يعبر عن حالة ذهنية تترسخ ضمن أطار مدركات الدولة كضرورة أساسية للحصول على القدرات التسليحية غير التقليدية للدفاع عن مصالحها.

وامتداداً لذلك نستطيع القول: أن نزع السلاح هو حالة مثالية (غير واقعية)، في حين أن ضبط التسلح هو حالة ممكنة وهو ما يجعل التسلح وضبط التسلح ظاهرتين متلازمتين ، بمعنى أن ضبط التسلح هو أحدى الوسائل والاليات التي تستخدمها الدول في تسليحها أي أنها تتسلح ولكن ضمن مديات معينة، وهذة المديات تضمنها عملية ضبط التسلح، وهو ما يجعل ضبط التسلح آلية مناسبة تلجأ اليها القوى العظمى مثل الولايات المتحدة الامريكية لتعزيز هيمنتها العالمية، ومنع بروز قوى دولية او أقليمية منافسة لها قد تدخل دائرة الدول الحائزة على السلاح النووي هذا جانب، ومن جانب أخر، فان الاختلاف بين نزع السلاح وضبط التسلح أختلاف ذو صفة ظاهرية غير أنه من حيث الهدف والمضمون واحد ألا وهو ضمان الامن والتفوق، ولو تفحصنا معطيات الواقع الدولي الحالي وربما في المستقبل لتوصلنا الى نتيجة مفادها: أن الدول تميل الى ظاهرة ضبط التسلح أكثر من نزع السلاح، وهذا مايقود الى تغليب ضبط التسلح على نزع السلاح.

وعليه فقد تأثرت الاستراتيجية الامريكية وخارطة القوى النووية العالمية كثيراً بأحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، كيف؟

أن دراسة الاستراتيجية الامريكية حيال السياسات النووية تبين لنا أنه قد بدأت مراجعات عديدة لهذة السياسات النووية والتي تؤكد على ضرورة أعتماد أستراتيجية نووية واضحة تواجه بها الاخطار المستجدة والتغييرات الدولية والاقليمية لمرحلة ما بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، أذ ان التغيرات أدت الى تكثيف المحاولات الرامية الى تفعيل الاليات الدولية والاقليمية لضبط مستويات الانتشار النووي في الشرق الاوسط، وبرزت في هذا الخصوص العديد من المشاريع والترتيبات على المستويين الدولي والاقليمي، وكان للولايات المتحدة الامريكية الدور الابرز فيها طالماً أنصبت مخارجها الاساسية في أطار تحقيق الاهداف والتوجهات الاستراتيجية الامريكية المستقبلية في الشرق الاوسط.

نرى أنه كان هناك توجهاً دولياً نحو زيادة المناطق الخالية من الاسلحة النووية على مستوى أقاليم معينة، أذ أن أنشاء مثل تلك المناطق يستهدف بالدرجة الاساس الحد من انتشار الاسلحة النووية في العالم، والتقليل من أحتمالات نشوب حرب نووية، ومن ثم فأنها

تعد بمثابة تدابير أحترازية لنزع السلاح النووي، لاسيما أن الترتيبات الاقليمية لانشاء المناطق الخالية من السلاح النووي تعد مكملة لنظام معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، ومن هنا فأن أنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط يعد كذلك من الترتيبات والاليات الفاعلة لضبط مستويات الانتشار النووي ومحاولة أرساء حالة من الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني والعسكري في منطقة الشرق الاوسط.

ومن خلال ماتقدم يمكن أن نؤشر نقطة أساسية مفادها: ان السياسة الامريكية تجاه القضايا النووية في منطقة الشرق الاوسط لمرحلة مابعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، هي سياسة مزدوجة المعايير فهي تتقبل وجود السلاح النووي لدى أسرائيل هذا من جانب، ومن جانب أخر تتعامل على منع دول أخرى من حيازة القدرات النووية .

ولما كانت اقليم الشرق الاوسط أكثر المناطق سخونة بفعل الصراع العربي –الاسرائيلي، لذا فقد حظيت بأهتمام كبير للحد من التسلح النووي، وقد تركز جانب من هذا الاهتمام على جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ألا ان ذلك الطرح صادفته مجموعة من المحددات أو الصعوبات السياسية والامنية والجغرافية التي تثيرها أسرائيل بمواقفها المتشددة التي تحظى بدعم من قبل الولايات المتحدة الامريكية ، على الرغم من التطورات التي لحقت بالبرامج النووية لبعض دول منطقة الشرق الاوسط، حيث تم تدمير قدرات العراق في هذا المجال، وقبول ايران بالتوقيع على البروتوكول الاضافي لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، وتخلي ليبيا بصورة طواعية عن برامجها النووية ، ولكن رغم ذلك لاتتوافر أمكانية حقيقية لجعل منطقة الشرق الاوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل مالم تتحد الارادات وتصدق النوايا بين جميع الاطراف في منطقة الشرق الاوسط هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى نرى أنه على مستوى مراكز التخطيط الاستراتيجي ثمة أجماع واضح المعنى والدلالة يذهب الى أن منطقة الشرق الاوسط ستبقى ولعقود قادمة تمثل حاجة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية بالنظر لموقعها الجيوستراتيجي، وأمدادات الطاقة، وألتزام الولايات المتحدة الامريكية بوجود أسرائيل والدفاع عن أمنها ، وأمكانية خروج الارهاب من حدوده ومدياته الجغرافية، وانتشار المواد والاسلحة النووية فيها، أذ أن أي مظهر من مظاهر الوهن أو التراخي الامريكي في التعامل مع هذة القضايا مجتمعة ومنفردة سينعكس سلباً وبالضرورة على مصالح الولايات المتحدة الامريكية في هذة المنطقة الحيوية والمضطربة من العالم ، وهنا نستطيع أن نحدد أبرز السيناريوهات المستقبلية التي خضعت الى نقاش طويل في دوائر صنع

القرار في الولايات المتحدة الامريكية للتعامل مع أشكالية نزع السلاح النووي في منطقة الشرق الاوسط، أذ تركزت السيناريوهات أو الخيارات الاستراتيجية على الاتي:

١- السيناريو الاول: أتباع سياسة مهادنة تفعل فيها أنماط العمل الدبلوماسي(الحوافز الايجابية).

٢- السيناريو الثاني: تبني خيار متشدد قوامه العمل العسكري ضد الاهداف والبرامج النووية في الشرق الاوسط.

٣- السيناريو الثالث: أمكانية التعايش مع أي دولة من دول الشرق الاوسط فيما لو أمتلكت قدرات نووية تؤهلها لانتاج الاسلحة النووية وذلك في ظل نظام من الردع النووي المتبادل.

هوامش البحث

(١) علي مصطفى مشرفة، الذرة والقنابل الذرية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٥٣-٥٤.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٢٠-١٢١.

(٣) سوبرا همانيام، اساطير وحقائق نووية، ترجمة:(جلال عبد القادر السامرائي)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧، ص ٤٠-٤١.

(٤) كارلتون ستوبير، حظر الانتشار النووي: الابعاد التاريخية والسياسية، مجموعة باحثين، الامن النووي، جامعة نايف العربة للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠٠٧، ص ١٩-٢٠.

(٥) محمد عبد السلام، مستقبل الاحتكار النووي الاسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، العدد(٢٠٨)،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص ٩٣.

(٦) سوبرا همانيام، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

(٧) أمين أسبر، السلام والتسلح النووي، مطبعة عكرمة، ط١، دمشق، ١٩٩٥، ص ١٥٩-١٦٠.

(8)David Dewitt, Nuclear Non-proliferation and Global security, Martins press, Newyork, 1987, p.261,p. 267.

(٩) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ج١، بيروت، ١٩٧٩، ص ٣٤٥.

(١٠)موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، ١٩٩٤، ص ٦٦٥.

(١١) الفن وهايدي توفلر، الحرب والحرب المضادة: الحفاظ على الحياة في القرن المقبل، ترجمة:(صلاح عبد الله)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس، ١٩٩٥، ص ٢٩٢-٢٩٣.

• التوازن الاستراتيجي هو توازن القوى الذي لم يعد يقتصر على القدرات العسكرية للدولة بل يمتد ليشمل مختلف عناصر القوة القومية للدولة.

(١٢) عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الاقليمية، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٠، ص ١٣٤.

(١٣) علي الدين هلال، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

(١٤) احمد عباس عبدالبديع، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣١. وكذلك ينظر، نبيه الجزائري، التوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط، دار الجليل، عمان، ١٩٨٤، ص ٥٥-٥٦.

(١٥) حامد ربيع، الحوار العربي–الاوربي... منطق التعامل الدولي والاقليمي، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٣، ص ١٢٠.

(١٦) خليل ابراهيم، التوازنات الاقليمية في المنطقة العربية.. دراسات استراتيجية، جامعة بغداد، العلوم السياسية،العدد(٢٦)، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٥.

(١٧) ابراهيم ابو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، مكتبة طرابلس العالمية، ليبيا، ١٩٩٧، ص ٢٥.

(١٨) محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الاقليمية... دراسة في اصول العلاقات الدولية والاقليمية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٩٤.

(١٩) محمد السعيد ادريس، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤–٩٥.

(20)-chantal de jonge qudraat (editor), conference of research institutions, in the middle east, proceeding of the cairo conference(18-20), april, 1993, newyork and Geneva: united nations institute for disarmament research(document unidir/94/16), 1994, p. 2.

(21)-fred wehling(editor), workshop on arms control and security in the middle east iii, igcc pohicy paper 23, june, 1996, p. 6.

(٢٢) السلوك السياسي الامريكي في منطقة الشرق الاوسط بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١، موسوعة مقاتل من الصحراء الموقع على الرابط الالكتروني: www. Mokatel.com,12/5/2017

(٢٣) طلعت أحمد مسلم، جولة كوهين أستعداداً لضربات عسكرية ضد بعض دول المنطقة، ١٩٩٩، الموقع على الرابط الالكتروني: www. Islamonline.net,15/12/2017

(٢٤) هشام منور، بعد العراق: ما مستقبل الوجود العسكري الامريكي في المنطقة ؟ الموقع على الرابط الالكتروني: www. Aming. Org .20/12/2017

(٢٥) أعادة نشر القوات الامريكية في الشرق الاوسط، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد(٨٧)، ٢٠٠٤، الموقع على الرابط الالكتروني: www. K kmaq.gov.sa, 25/12/2017

(٢٦) غسان العزي، ١١أيلول ٢٠٠١ والنظام الدولي تغيرات مفهومية محتملة، مجلة شؤون الاوسط، العدد(١٠٥)، بيروت، شتاء، ٢٠٠٢، ص ٤٣.

(٢٧) مايكل ليدن، الرعب والديمقراطية في الشرق الاوسط،مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، سوريا،د.ت، ص ١.

(٢٨) نعوم تشومسكي واخرون، العولمة والارهاب– حرب أمريكا على العالم، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٧٣.

(٢٩) حسن الحاج علي أحمد، حرب افغانستان التحول من الجيوستراتيجي الى الجيوبوليتكي، من بحوث كتاب العرب والعالم بعد أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١، سلسلة كتب المستقبل العربي(٢٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٢٤٨–٢٤٩.

(٣٠) تقرير بعنوان: قدرات المخابرات الامريكية تختبر، عن مجلة الايكونومست الامريكية، ترجمة: أمير جبار لفتة، سلسلة متابعات دولية، العدد(٨٢)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢، ص ٢.

(٣١) أحمد المنيسي، الاستراتيجية الامريكية:نزوع أمبراطوري ينذر بفوضى دولية. الموقع على الرابط الالكتروني: www.islamonline.org2/1/2018,p.2

(٣٢) شانون كايل، الحد من انتشار الاسلحة النووية، ومنع انتشارها، والدفاع ضد الصواريخ البالستية، عن كتاب التسلح ونزع السلاح والامن الدولي،مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي، ط١، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٩١٧.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٩١٨.

(٣٤) د. سعد حقي توفيق، أنتشار أسلحة الدمار الشامل بعد أنتهاء الحرب الباردة، مجلة كلية العلوم السياسية، العدد(٢٧)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد،٢٠٠٣، ص ١٥.

(٣٥) تحدي الدفاع الامريكي: سلام ينطوي على مفارقة، تصريحات وزير الدفاع الامريكي السابق دونالد رامسفيلد حول قضايا دفاعية أساسية، الموقع الرابط الالكتروني: www.usinfo.state.gov/journals, 14/1/2018.

(٣٦) عادل محمد سليمان، اتفاقية خفض الاسلحة الاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد(١٤٩)، القاهرة، تموز، ٢٠٠٢، ص ٢٥٥.

(٣٧) عبد الجليل مرهون، ثعلب الصحراء واتجاهات السياسة الخارجية الامريكية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(٢٤٢)، بيروت، ١٩٩٩، ص٦.

(٣٨) العولمة والامن القومي الامريكي: تحديات قرن العولمة، مجلة بيت الحكمة، العدد(٢٤)، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٠٠-١٠١.

Bush state of the union address, January, 2002.)39(

(40)kaplana chiharanjan, five decades of nuclear weapons,nuclear India,jasjit singh(editor), institute for defence studies and analysis, newdelhi,1998, p. 12.

(41)juliun borger,dr, strangloves meet to plan now nuclear era, the guardian londers,7, march, 2003, p. 2.

(٤٢) د. سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

(٤٣) د. أمين أسبر، السلام والتسلح النووي، منشورات أتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٥، ص ٢٦.

(٤٤) أيران ثامن دولة في العالم تخصب اليورانيوم عالي المستوى بعد الولايات المتحدة الامريكية،روسيا، فرنسا، بريطانيا، الصين، الهند، وباكستان، أنظر صحيفة الشرق الاوسط، العدد(٩٩٩٧) ، الموقع على الرابط الالكتروني:

www. Aawsat .com,12/1/2018

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) آشر تشلر ويوعاد شفي، المبنى المثالي للصناعة الامنية الاسرائيلية معانَ واثار، مركز المعطيات للدراسات الاستراتيجية،الموقع على شبكة الانترنت العالمية :. **www. Dascsyria mag.net, 22/1/2018**

(٤٧) زكريا حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٩.

(٤٨) القنبلة النووية الاسرائيلية، مقال، الموقع على الرابط الالكتروني: **www. Alhandasa.net .2017/11/25**

(٤٩) د. سعد حقي توفيق، نزع السلاح بعد أنتهاء الحرب الباردة(دراسة نقدية)، مجلة العلوم السياسية، العدد(٣٢)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، شباط، ٢٠٠٦، ص ٦.

(٥٠) أمين حامد هويدي، الصراع العربي– الصهيوني بين الردع التقليدي والردع النووي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص ١٠٨.

(٥١) خلدون ناجي معروف، الكيان الصهيوني والتسلح النووي، سلسلة دراسات فلسطينية(٢٢)، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ١٩٩٠، ص ٣٣.

(٥٢) محمد سليمان مفلح الزيود، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٣.

(٥٣) زكريا حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٣١١.

(٥٤) مجلة دراسات، نشرة تصدر عن الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العدد(٥١)، شباط، ١٩٩٢، ص ٦٠.

(٥٥) قاسم محمد عبد الدليمي، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٣، ص٣٠.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٥٧) حسين زكريا، الآثار الاستراتيجية الاقليمية للتجارب النووية الهندية– الباكستانية،مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد(١٣٣)، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٥٨.

* الحرب الاستباقية تعني توجية الضربة الاولى حينما تكون الحرب وشيكة ، أو محتومة أو مستحيلة التجنب، أما الحرب الوقائية فهي حرب أختيارية لمنع بروز أخطار محتملة أوتهديدات أبعد في المستقبل المنظور، ينظر:

c.kaysen.s.miller m. maliv, w. nordhavs.j.steinbvrenir,war with iraq,cost,consequences, and alternatives, American academy of political and social sciences, 2002,p. 10-11.

الموقع على الرابط الالكتروني: **www. Mafhoum. Com, 18/1/2018**

(٥٨) حسام سويلم، الضربات الوقائية في الاستراتيجية الامنية الامريكية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد(١٥٠)، أكتوبر، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٩١-٢٩٢.

(٥٩) ستيفان هالبر وجوناثان كلارك، التفرد الامريكي: المحافظون الجدد والنظام العالمي الجديد،ترجمة: عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٨٧.

(٦٠) أليكس كالينكوس، الاستراتيجية الكبرى للامبراطورية الامريكية، الموقع على الرابط الالكتروني:

www.awn-dam.org.htm 2017/8/12

(٦١) دانا علي صالح البرزنجي، السياسة الخارجية الامريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد أحداث ١١أيلول ٢٠٠١، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٦، ص ١٤٩.

(٦٢) حسن الرشيدي، الاستراتيجية الامريكية الجديدة، الموقع على الرابط الالكتروني:

www. Almansiun. Com/article/classes. 2017/11/26

(٦٣) بوب وود وارد، حرب بوش، ترجمة: حسين عبد الواحد،لامط، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١١٢. وكذلك أنظر: أريك لوران، حرب آل بوش، ترجمة: سليمان حرفوش، دار الخيال، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١٧٩. وكذلك ينظر: فيكتور كريمينوك، الاستراتيجية القومية الامريكية الجديدة، أسلوب خطر لتأكيد الزعامة والهيمنة ، ٢٠٠٢، الموقع على الرابط الالكتروني:

www. Alwatan.com/graphics/2002/12des/htm.2002/3/13

* تعرف كوندليزارايس وزيرة الخارجية الامريكية السابقة(مذهب الاستباق) بأنه أستباق فعل التدمير الذي يمكن ان يقوم به عدو ضدك، أنظر: حسين الرشيدي، مصدر سبق ذكره.

(٦٤) مادلين أولبرايت و بيل ودوورد، الجبروت والجبار– تأملات في السلطة والدين، والشؤون الدولية، ترجمة: عمر الايوبي، الدار العربية للعلوم والنشر،ط١، لبنان، ٢٠٠٧، ص ١٤٨. وقارن مع عبد الحميد الموساوي، أستراتيجية الولايات المتحدة الامريكية حيال جنوب غرب آسيا مطلع القرن الحادي والعشرين،أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٢٣١.

** أن المصطلح الاكثر أستخداماً من قبل مؤسسات صنع القرار الامريكي هو مصطلح(الضربات الاستباقية)، والذي جاء في نص التقريرالذي وجهه الرئيس الامريكي السابق بوش الابن في ٢٠/٩/ ٢٠٠٢ ضمن مايسمى بـ(وثيقة الامن القومي الامريكي)، والتي نصت على:

١- السعي الامريكي للمحافظة على عناصر التفوق الامريكي والمكانة العالمية المتميزة.
٢- أعتماد مبدأ الضربة الاستباقية.
٣- تحول الولايات المتحدة الامريكية من أستراتيجيات الردع والاحتواء الى توظيف مفردات القوة بشكل مباشر تحت مسمى استراتيجية الضربات الاستباقية، ولذلك فأن الولايات المتحدة الامريكية جعلت من الضربات الاستباقية أحد أهم ركائزها الاستراتيجية الاساسية لمرحلة مابعد أحداث ١١أيلول ٢٠٠١، أنظر: أحمد قاسم التكريتي، الحركات الاسلامية في المدرك الاستراتيجي الامريكي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين ،كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٥، ص١٢٥، وكذلك أنظر: كولن باول، الولايات المتحدة الامريكية واستراتيجية الشراكات، ترجمة: أمير جبار لفتة، محطات أستراتيجية، العدد(١٣٠)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠٤، ص ٢.

65)colin powell, astrategy of partenership, foreign affairs,vol 83, no.january, 2004,p. 22. (

(٦٦) عادل محمد سليمان، الحملة الامريكية ضد الارهاب خارج أفغانستان، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد(١٤٨)، نيسان، القاهرة،٢٠٠٢، ص ١٧٦، وكذلك أنظر: د. عبد الغفور كريم علي، الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الامريكي... مبدأ بوش أستباق الارهاب بالارهاب، بلا، بغداد، ٢٠٠٤، ص ٣٣.

(٦٧) توفيق المديني، التولتارية الجديدة والحرب على الارهاب، أتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٤، ص ٣٧٨.

* الحرب غير المتوازية(اللامتماثلة) تعرف بأنها محاولة طرف يعادي الولايات المتحدة الامريكية أن يلتف من حول قوتها ويستغل نقاط ضعفها معتمداً في ذلك على وسائل تختلف بطريقة تامة عن نوع العمليات التي يمكن توقعها. أنظر: محمد حسنين هيكل، كلام في السياسة: الزمن الامريكي من نيويورك الى كابول، مصر للنشر العربي والدولي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١١٤.

(٦٨) محمد حسنين هيكل، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨– ١٢٠.

(٦٩) أيان أنطوني واليسون. جي كي بيلز، التحكم الامني العالمي: عالم من التغير والتحدي، في مركز دراسات الوحدة العربية(أعداد)، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٣٣– ١٣٤.

(٧٠) الاهداف الرئيسة للولايات المتحدة الامريكية في القرن الجديد، الموقع على الرابط الالكتروني:

www. Fateh.net. 2017/5/11

(71)George w. bush, the white house, September,17, 2002,[document], the national security strategy of the united states, in Encarta reference liberally, 2004, cd 1.

(٧٢) أنطونيو باديني، سياسة الاحتواء أفضل من حروب بوش الوقائية، صحيفة الحياة اللندنية، ٧ شباط، ٢٠٠٧ ، الموقع على الرابط الالكتروني: **www.dar alhayat .com, 12/7/2017**

(٧٣) د. عماد فوزي شعيبي، السياسة الامريكية وصياغة العالم الجديد: دراسة أستراتيجية، اليمين والمحافظون الجدد من التدخل الانتقائي الى التدخل الاستباقي،دار الكنعان للدراسات والنشر والاعلام، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٥٥– ٥٦.

(٧٤) – نعوم تشومسكي، الهيمنة ام البقاء– السعي الامريكي للسيطرة على العالم، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢٢٢.

(75)David frium and Richard perle, an end evil: how to win the war on terrer, newyork: random house, 2003, p. 32-33.

(٧٦) د. عماد فوزي شعيبي، الجغرافية السياسية والاستراتيجية الجغرافية، أبحاث في قضايا المنطقة، مركز المعطيات للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ٢٠٠٣، ص١.

(٧٧) ج. جون أكنبري، طموح أمريكا الامبرايالي، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد(١١٠)، بيروت، ربيع، ٢٠٠٣، ص ١٩– ٢٠.

(٧٨) جون لويس غاديس، الاستراتيجية الامريكية الكبرى في الولاية الثانية، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد(١١٨)، بيروت، ربيع، ٢٠٠٥، ص ١٧٨. وكذلك ينظر:

Jeffrey record, nuclear deterrence, preventive war and counter proliferation, policy analysis, No.519, lato institute, july, 2004,pp. 4-6.

(٧٩) د.سعد حقي توفيق، نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة (دراسة نقدية)، مصدر سبق ذكره، ص ٢.

* معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية تموز ١٩٦٨، وهي المعاهدة التي كان لها الاثر الكبير في عملية ضبط التسلح، وتعد هذة المعاهدة حجر الاساس الذي يقوم عليه نظام الانتشار النووي لحقبة مابعد الحرب الباردة، والدول الحائزة على الاسلحة النووية هي خمس، فضلاً عن ثلاث دول هي (الهند، باكستان، واسرائيل)، للمزيد من التفاصيل أنظر: حسين أغا وأخرون، الاستراتيجية الامريكية الجديدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص ١٥٥.

(٨٠) معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية،جنيف، سويسرا، ١٩٨٥، نص م ٦.

** نائب مساعد وزير الخارجية الامريكية لشؤون الحد من انتشار الاسلحة النووية.

(٨١) أندرو سيمل، الولايات المتحدة الامريكية تحبذ التركيز على منتهكي معاهدة عدم الانتشار النووي، الموقع على الرابط الالكتروني : **www.usinfo.state .com 2017/2/14**

(٨٢) جورج دبليو بوش، الولايات المتحدة الامريكية ملتزمة بثبات بمعاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية، الموقع على الرابط الالكتروني: **www.usinfo.state.gov.2008/5/5,p.1.**

(٨٣) قاسم محمد عبد الدليمي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٨–١٥٩.

(٨٤) حولية الامم المتحدة لنزع السلاح، أدارة شؤون نزع السلاح، المجلد٢٨،نيويورك،٢٠٠٣، ص ٤.

(٨٥) قاسم محمد عبد الدليمي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩.

(٨٦) المجموعة الرئاسية للدراسات، ملاحة في بحار هائجة أمريكية والشرق الاوسط في القرن الجديد، ترجمة: أبراهيم عبد الرزاق،معهد واشنطن لسياسة الشرق الاقصى، ٢٠٠٢، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٣، ص ٥٢–٥٣.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٥٢–٥٣.

(٨٨) أيان أنطوني، الحد من انتشار الاسلحة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨١.

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٨٨١.

(٩٠) محمد عبد السلام، الحرب غير المتماثلة بين الولايات المتحدة الامريكية والقاعدة، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد(١٤٧)، القاهرة، يناير، ٢٠٠٢، ص ٢٠١.

(91)the national security strategy of the united states of American, sep 17, 2002.
الموقع على الرابط الالكتروني: www. Whitehouse.go,22/12/2017.p. 2.

(٩٢) مازن الرمضاني، السياسة الخارجية(دراسة نظرية)، بغداد، ١٩٩١، ص ١٨٤.

(٩٣) جيف سيمونز، التنكيل بالعراق، العقوبات، القانون، والعدالة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢٢٩.

(94)kenneth waltize, nuclear myth and political realities, American political science review, vol 84,No.3, sep 1990, p.732

(٩٥) راندل فورسبرج واخرون، منع انتشار الاسلحة النووية والكيمياوية والبايولوجية، ترجمة: سيد رمضان، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٠٩.

(٩٦) محمد عباس ناجي، الملف النووي الايراني... مرحلة تقريب المسافات، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد(١٦٦)، القاهرة، أكتوبر، ٢٠٠٦، ص ١٨٠.

(٩٧) صحيفة الزمان الدولية، العدد(١٧٧٥)، بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٧.

(٩٨) – تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الاوسط، العراق، ليبيا، السودان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز، ٢٠٠١، ص ١٥٢.

* قانون داماتو: هو القانون الذي دعت بموجبه الولايات المتحدة الامريكية الى فرض عقوبات على الشركات الاجنبية التي تتجاوز الخطوط الرئيسة بشأن التعامل الاقتصادي مع بعض الدول، ولقد أكدت الولايات المتحدة الامريكية على ان الهدف هو محاولة الحد من دخول الاستثمارات الاوربية الى الدول التي لاترتبط بعلاقات متميزة مع الولايات المتحدة الامريكية. أنظر: محمد خالد المسافر، وايسر ياسين، في ظل الرواج العولمي ماذا سيجني الجنوب من النظام التجاري العالمي الجديد، مجلة بيت الحكمة، العدد(١٦)، بغداد، ٢٠٠٠، ص ٧٠.

99)Eiu, libya, country report 3ed quarter, 1996, p. 10-11.(

(١٠٠) عباس فاضل محمد البياتي، سياسة الولايات المتحدة الامريكية في مجلس الامن بعد نهاية الحرب الباردة، اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٢٦٤.

(١٠١) تيريزا هايتر، أمبريالية المساعدات، ترجمة: سعدي حافظ، دار الكتاب،القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢٦٤.

(102)farguson charles, commir cial radioactive, schrces, center of non proliferation studies, june, 2003, p. 70.

103)executive office of the president, anational security for anew century, may, 1997. (

(١٠٤) بولا ويستر، ليبيا تتخلى عن أسلحة الدمار الشامل، الموقع الرابط الالكتروني:

www.uninfo.state.gov/journal ,2008/5/5,p.2.

(١٠٥) زينب عبد العظيم، الموقف النووي في الشرق الاوسط أوائل القرن الحادي والعشرين، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٥٥–١٥٦.

(١٠٦) محمد السعيد أدريس، خافيير سولانا والصفقة اللغز مع أيران، مختارات ايرانية، الاهرام الاستراتيجي، العدد(٧١)، يونيو، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٤.

(١٠٧) نقلاً عن: ستيف ويثمان وبيريرت كروسي، القنبلة النووية الاسلامية،ترجمة: (محمد حمدي التميمي)،دار الكتاب العربي، القاهرة، ب.ت، ص ٤١١.

108)Thalif deen, dollar diplomacy and un votes, asiatimes, February,2003,p.12.(

(١٠٩) ريتشارد هاس، وميجان اوسوليفيان، العسل والخل– الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، ترجمة: (أسماعيل عبد الحكم)، ط١، مركز الاهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١.

(١١٠) المصدر نفسه، ص ١.

(١١١) محمد السعيد أدريس، تحليل النظم الاقليمية– دراسة في أصول العلاقات الدولية الاقليمية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة،،٢٠٠١، ص ١٠٠.

(١١٢) محمد عبد السلام، المناطق الخالية من الاسلحة النووية بين الشروط النظرية والخبرات العملية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص . وكذلك ينظر: منعم صاحي العمار، نحو انشاء منطقة خالية من السلاح النووي(دراسة في الشرق الاوسط)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ١٩٨٩، ص ٧٦-٧٧.

(١١٣) زينب عبد العظيم محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٦. وكذلك ينظر: منعم صاحي العمار، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠-٧١.

(١١٤) هل يصبح الشرق الاوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد(٧٦)، ٢٠٠٤، الموقع على الرابط الالكتروني: www.k kmaq.gov,13/11/2017

وكذلك ينظر: د.محمود خيري، المناطق النووية المنزوعة السلاح، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدرسات السياسية والاستراتيجية، العدد(٢٦)، أكتوبر، القاهرة، ١٩٧١، ص ٣٠-٣٣.

(١١٥) محمود نبيل فؤاد طه، الاسلحة النووية واولويات الامن القومي في ضوء أمكانات بناء قوة نووية عربية، ندوة الخيار النووي في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٥. وكذلك أنظر زينب عبد العظيم،مصدر سبق ذكره، ص ١٩٦-١٩٧. وكذلك ينظر: التقرير النهائي عن موضوع السلام في الشرق الاوسط، المسارات، التحديات، تقرير غير منشور، لجنة الشؤون العربية والخارجية، مجلس الشورى المصري، القاهرة، ١٩٩٦، ص١١٢-١١٧.

(١١٦) فوزي حماد، عادل محمدأحمد، مشكلات أنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد(١٤٥)، القاهرة، أكتوبر، ٢٠٠١، ص ٣٨.

* عرف الاكاديميون الهيمنة بأنها تعبر عن القوة المهيمنة، وهذة القوة تمثل دولة عظمى، لانها ترغب ولديها القدرة على وضع قواعد المنظومة العالمية أجمع ،ومن هنا يتضح لنا بأن ظاهرة الهيمنة ليست مجرد مفهوم مرادف لمصطلح السيطرة الذي أعتادت عليه أدبيات السياسة في القرن التاسع عشر والعشرين، وتبنته وروجت له وانما أخذت تعني مفهوماً مركباً وناتجاًعن تلك الموائمة بين أمتلاك القوة وعناصر تأثيرها من دائرة العمل الدولي وبين القدرة على ممارسة وتفعيل النفوذ. ينظر: د.سلمان رشيد سلمان، البعد الاستراتيجي للمعرفة، مركز الخليج للابحاث، ط١، الامارات، ٢٠٠٤، ص ٢٦٦.

(١١٧) آشلر تشلر، ويوعاد شفي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٩. وكذلك أنظر: عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٤.

(١١٨) مجلة دراسات، نشرة تصدرعن الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العدد(٥١)، شباط، ١٩٩٢، ص٨.

119)micheal liebing, nuclear proliferation and the renaissance of the sdi,eir, no.24,june,1998, p.23.(

(١٢٠) محمد عبد السلام، القدرات النووية : شبكة من المفاهيم في المقولات المربكة في العلاقات الدولية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، نوفمبر، ٢٠٠٥، ص ٢٣.

(١٢١) جاك جورج باندي، وأخرون، الحد من الخطر النووي- الطريق بعيداً عن الهاوية، ترجمة: محمد النساج، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٧٠.

(١٢٢) بيان السيد أنور عثمان الباروق، رئيس وفد دولة الامارات العربية المتحدة أمام الدورة الاولى التحضيرية لمؤتمر أستعراض معاهدة عدم انتشار الاسلحة لعام ٢٠١٠ ، فينيا، ٣٠ أبريل، الموقع على الرابط الالكتروني:

www.jazzeria.com,9/11/2017 p.1-2

(١٢٣) ممدوح انيس فتحي،أبعاد نظرية الامن الاسرائيلي بعد التسوية الشاملة، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد(١٢٤)، القاهرة، أبريل، ١٩٩٦، ص٢٣٣. وكذلك أنظر: عرض كتاب أسرائيل والقنبلة، تأليف، أفنير كوهين، مجلة الاصدار الدولي، العدد(٥٢)، السنة الاولى، صحيفة الجزيرة، ص١-٢.

(١٢٤) جون أي جيلدتستر، وهانز فورث، مواقف نحو قضايا نووية،ورقة قدمت الى المجتمع الدولي لعلم النفس السياسي، تل أبيب، ١٩٨٩، الموقع على الرابط الالكتروني: www.knesset.gov,11/12/2017

* مدير مكتب شؤون عدم الانتشار السابق بوزارة الخارجية الامريكية.

(١٢٥) نقلاًعن: جون رود، انتشار الاسلحة النووية أكبر تهديد للأمن القومي الامريكي، وزارة الخارجية الامريكية، ٢٠٠٦، الموقع على الرابط الالكتروني: www.usinfo.state. gov, 14/11/2017

(١٢٦) المصدر نفسه.

(١٢٧) أسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط... ديناميكيات الانتشار والعواقب الاستراتيجية، مؤسسة راند، ٢٠٠٢، ترجمة: صحيفة الصباح العراقية، ٢٠٠٧، الموقع على الرابط الالكتروني: www.alsabaah.com,8/12/2017

(١٢٨) د. محمد عبد السلام، السياسة الامريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الاوسط، كراسات أستراتيجية، العدد(١٤٦)، السنة(١٤)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الاول، ٢٠٠٢، الموقع على الرابط الالكتروني:
www. Ahram. Org, 11/12/2017

(١٢٩) د. محمد عبد السلام، مصدر سبق ذكره.

(١٣٠) أيران تسير في الاتجاه الخاطىء .... وخطوات آلية لابد منها، صحيفة الشرق الاوسط، العدد(٩٩٩٧)، الموقع على الرابط الالكتروني: www.aawsat . com,22/12/2017

(١٣١) نقلاً عن: ريتشارد هاس، من المبكر الحديث عن مهاجمة أيران، ٢٠٠٦، الموقع على الرابط الالكتروني:
www. Bbc Arabic . com,25/12/2017
وكذلك ينظر: د.منعم صاحي العمار، رغم سعيها الحثيث لامتلاك القدرة النووية، هل تمتلك ايران أستراتيجية نووية، دراسات أسيوية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد(٣٠)، بغداد، ١٩٩٩، ص ٤٥.

(١٣٢) فوزي حماد، وعادل محمد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

(١٣٣) نقلاً عن: نور عبد الآله عجرش، البرنامج النووي الايراني والتوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٦٢.